وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس - المدية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

- بالي رانية
- حسين فريدة

إشراف الأستاذ:

- د/ يحياوي إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب الإسم	الدرجة العلمية	الصفة
بن عيشوش محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
يحياوي إلياس	أستاذ محاضر أ	مشرفا
هدروق أحمد	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الأستاذ يحياوي إلياس على نصائحه وتوجيهاته القيمة وآرائه النيرة التي ساهمت في إخراج هذا العمل في شكله النهائي نسأل الله أن يزيده علما وفضلا

كما نتقدم بالشكر والامتنان للسادة أعضاء المناقشة الذين تفضلوا لقبولهم مناقشة رسالة الماستر، والذين سيكون لآرائهم عظيم التقدير والامتنان وبارك الله فيكم وجزاكم خيرا

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا لإنهاء هذه المذكرة

إهداء

الحمد لله وكفا والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

الحمد لله الذي وفقني لتمتين هذه الخطوة في مسيرتي بمذكرتي هاته

أهدي مذكرة تخرجي إلى من كان وجوده في حياتي نورا ساطعا ينير عتمة حياتي إلى

الذي كان همه نجاحي وتوفيقي إنه أبي

"بالي عبد القادر" رحمك الرب برحمته الواسعة وجعل مقامه الفردوس الأعلى

إلى من سقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي بهنائها، إلى أغلى

كائن في الوجود أمي حبيبتي

إلى دفء البيت وسعادته إخوتي: حسيبة، طاهر، محمد حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب من قريب ومن بعيد ,اخص بالذكر أخواتي مباركة وحفيظة

وأبنائهم الكتكوتة آلاء وأنس

وإلى رفقاء الدرب غاليتي فريدة وحبيبتي لطيفة

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر

السيد محمد والسيد شمس الدين

رانية



إهداء

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بذكرك وشكرك ...

شكرا لأنك منحتني هذه اللحظة

أهدي ثمرة جهدي، تخرجي إلى

من هو جزء من القلب والفؤاد إلى قدوتي وخير مثال

إلى ومن أحمل إسمه بكل فخر وعزة وشرف إلى "أبي العزيز أطال الله عمره"

إلى صاحبة البصمة الصادقة في حياتي إلى من أعطني الكثير إلى باعثة التصميم والإرادة إلى من تمنيت أن تعيش معي هذه اللحظة أمي الحبيبة رحمة الله عليها

إلى رفقاء البيت مصدر الأمل والعطاء أخواتي: رزيقة، أحلام، فتيحة، صبرين، فلة إلى أميرة البيت إبنتي الجميلة نهال

إلى سندي في المشوار الدراسي صديقاتي العزيزات رانية، لطيفة

وإلى أقرب الناس إلى قلبي خالي العزيز "محمد"

فريدة

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 أي بعد فترة الإصلاحات التي عرفتها النقدية التي عرفتها الجزائر، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي القياسي فقد تم الاعتماد فيه على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد أثر متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية، التضخم، سعر الصرف ومعدل الفائدة على النمو الاقتصادي. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، كما توصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابيا بالكتلة النقدية على عكس التضخم وسعر الصرف اللذان يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي حيث كان تأثير هذه المتغيرات الثلاث ذو معنوية إحصائية، بينما معدل الفائدة كان تأثيره غير معنوي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

Abstract :

This study aims to study the impact of monetary policy variables on economic growth through an econometric study of the case of Algeria during the period from 1990 to 2021, that is, after the period of monetary reforms that Algeria experienced, and to achieve the objective of the study, the theoretical side of each of monetary policy and economic growth was reviewed.

As for the standard applied side, it relied on the ARDL autoregressive distributed Lag methodology to determine the impact of the monetary policy variables represented in monetary mass, inflation, exchange rate and interest rate on economic growth. Where the results of the study concluded that there is a co-integration relationship between the variables of monetary policy and economic growth in the long and short term, as we concluded through this study that economic growth is positively affected by the monetary mass in contrast to inflation and the exchange rate, which negatively affect economic growth, as the impact of these variables All three are statistically significant, while the interest rate was insignificant.

Keywords: monetary policy, economic growth, autoregressive distributed Lag (ARDL).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة عامة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	**1- 24**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	**3**
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية ونشأتها	3
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	5
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية	6
المبحث الثاني: نظريات السياسة النقدية	**9**
المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية	9
المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية	11
المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة	15
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية	**17**
المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة)	17
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)	19
المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية	21

خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**25- 46**
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	**27**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية	27
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	30
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي	31
المبحث الثاني: أبعاد النمو الاقتصادي	**32**
المطلب الأول: معايير النمو الاقتصادي	32
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وتحدياته	37
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	**39**
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية	39
المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية	42
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة	44
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021)	**47- 79**
تمهيد	**48**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية لمنهجية الدراسة	**49**
المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية	49
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	50
المطلب الثالث: التكامل المشترك وفق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).	55

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة	58
المطلب الأول: تطور متغيرات السياسة النقدية	58
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي	64
المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021)	**66**
المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة اسقراريتها	66
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وفق منهج ARDL	69
المطلب الثالث: اختبار صحة النموذج	74
خلاصة الفصل	79
خاتمـة عامة	**80**
المراجع	**84**
الملاحق	**91**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	التعريف بمتغيرات الدراسة	67
2-3	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات الدراسة	69
3-3	اختبار الحدود bounds test	71
4-3	تقدير معاملات نموذج ARDL طويل الأجل	72
5-3	نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM	73
6-3	نتائج اختبار جودة توفيق النموذج	74
7-3	نتائج اختبار معنوية النموذج	75
8-3	اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء	76
9-3	اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء	76
10-3	اختبار الشكل الدالي للنموذج	77

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع	28
1-3	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021	58
2-3	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021	60
3-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021	61
4-3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	62
5-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	65
6-3	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	68
7-3	تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى حسب معيار AIC	70
8-3	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	77
9-3	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ	78

مقدمة عامة

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية فهي تسعى لتعزيز النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم والبطالة والحفاظ على توازن الاقتصاد بشكل عام ولكن يرتبط نجاحها بمدى قدرة الحكومات على التعامل معها وأصبح دورها بارزا في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية الكلية، وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة أو النامية، وتسعى مختلف دول العالم لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد، فنجد معظم الدول تهدف إلى إصلاحات اقتصادية في جانبها النقدي ومن بينها الجزائر التي يمتاز طابعها الاقتصادي غالبا بالاعتماد على القطاع الريعي وخصوصا النفط إضافة إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة، لذا أضحى لزاما على الجزائر إيجاد إجراءات وتدابير للتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية وذلك من خلال الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية، وتعمل دول الجزائر على زيادة بذل الجهود من خلال برامج إصلاح الوضع النقدي والقطاع المصرفي للدفع بسياستها النقدية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتخلص من تبعية الاقتصاد الريعي الذي أصبح شبح يهدد الاقتصاد الوطني في ظل تطور الأجهزة المصرفية التي أصبحت سلاحا يهدف لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وسعر صرف العملة الوطنية وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

1- إشكالية الدراسة:

وفي محاولة منا لمعرفة دور السياسة النقدية في المساهمة في دعم النمو الاقتصادي نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021 ؟**

ولغرض الإجابة على هذه الإشكالية يمكن التطرق إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية، وما هي أهدافها؟
- ما مفهوم النمو الاقتصادي، وما مدى اختلافه عن التنمية، وما هي أهم النظريات الاقتصادية المفسرة له؟
- ما طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية للإشكاليات المطروحة سابقا يمكن ضبط فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لبلوغ أهدافها النهائية.
- تهدف السياسة النقدية إلى معالجة المشاكل الاقتصادية في الجزائر.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

3- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال الدراسة القياسية بغية معرفة مدى مساهمة متغيرات النقدية في الزيادة من النمو الاقتصادي.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

4- أسباب ودوافع موضوع الدراسة:

وما دفعنا لاختيار هذا الموضوع أسباب عديدة نذكر منها:

- باعتبارنا طلبة في فرع الاقتصاد الكمي ارتأينا تناول الموضوع في حدود تخصصنا.
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة حول الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في المجالات الاقتصادية.
- إبراز بعض الطرق الإحصائية التي تعتبر ملائمة لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

5- أهمية الدراسة:

لقد أصبحت الحاجة إلى السياسات النقدية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة معترف بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق نمو اقتصادي مرن وتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة تلقائية دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة.

وهذا ما يدفعنا إلى محاولة تقديم رؤية مبسطة حول تطور الأسس النظرية التي من خلالها رسم السياسة النقدية للجزائر، والكشف عن توجهاتها، في خضم مجموعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهادفة إلى تفعيل تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو الاقتصادي.

6- حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية 2021 لأن الاقتصاد الجزائري عرف سياسة نقدية واضحة المعالم ابتداء من سنة 1990 الموافقة لصدور قانون النقد والقرض 10/90، إضافة إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بمعية مؤسسات التمويل الدولية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة.

7- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية في الجانب التطبيقي من البحث وكذا الاعتماد على الإحصائيات الرسمية والدولية.

بالإضافة إلى استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، من خلال تطبيق النماذج القياسية، التعرف، التقدير، الاختبار باستعمال برامج معلوماتية تتماشى وطبيعة الموضوع وسيتم الاستعانة ببرنامجي (excel, eviews) لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

8- صعوبات الدراسة:

يمكننا أن نشير إلى العراقيل التي واجهتنا في هذا الموضوع ويمكن حصرها في النقطتين التاليتين:

- تضارب قيمها الإحصائيات بين البنك المركزي،و الديوان الوطني للإحصاءات
- صعوبة جمع البيانات الإحصائية وضيق الوقت المحدد للدراسة.

9- هيكل الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: حيث سيتم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية السياسة النقدية من حيث مفهومها وأنواعها وأهدافها، و في المبحث الثاني تناولنا نظريات السياسة النقدية من خلال النظرية الكلاسيكية والكينزية والنظرية الحديثة، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى عرض أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

الفصل الثاني: وكان تحت عنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي، إذ تضمن هذا الفصل في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي من حيث مفهومه وعناصره وأنواعه، و في المبحث الثاني أبعاد النمو الاقتصادي من حيث معاييره وقياسه وسماته، أما في المبحث الثالث فتناولنا مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: يمثل الجانب التطبيقي للبحث فقد تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2021 من خلال مبحثين، الأول تناولنا فيه بعض المفاهيم الأساسية حول المنهج المتبع في الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني والذي يعتبر الحلقة الأهم في بحثنا فقد قمنا فيه بتطبيق منهج ardl لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات وتقدير نموذج الدراسة.
وفي الأخير ينتهي البحث بخاتمة يتم فيها تلخيص مجمل نتائج الدراسة.

10- الدراسات السابقة:

- **دراسة لحول عبد القادر (2006):**

ملتقى وطني حول "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006)" ركز الباحث على تتبع مسار كل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغير التوجه الاقتصادي من خلال دراسة قياسية بين متغيرين السياسة النقدية ممثلة بحجم الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي ممثل بالناتج الداخلي الخام، ليتوصل إلى أن الكتلة النقدية تساهم مساهمة ضئيلة نوعا ما في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنها محسوسة بالمقارنة مع مساهمة مداخيل النفط في ارتفاع ذلك المعدل.

- **دراسة تومي وبوختاش (2006):**

وتقدم هذه الدراسة عرضا عاما للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، وإلى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجبائية تعديل سلوك الأعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي وبعد إجراء الدراسة القياسية ثم التأكد بأن الجبائية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستهلاك وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

- **دراسة بن زيان راضية (2010):**

دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قياس الاقتصادي قسم العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، وتبرز إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة ومستوى الأسعار، حيث توصلت الباحثة إلى أنه من أجل تحقيق استقرار اقتصادي يجب تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة عن طريق التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السلطات العمومية، كما أوضحت أن الوسائل الأساسية في التأثير على الاقتصاد الوطني هي سعر الصرف، مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة، وقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة وطيدة تربط بين هذه العناصر.

- **دراسة بقيق ليلى أسمهان (2015):**

أطروحة دكتوراه بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية هدف إلى معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر، لاستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي تعترضها، من أجل تفعيل السياسة النقدية، باستخدام المنهج الوصفي التاريخي، التحليلي، من خلال الإطار النظري للسياسة النقدية، والمراحل المختلفة لتطورها، وتحليل نتائج الدراسة القياسية خلال مراحل التطور لتحقيق نتائجها المتمثلة في القناة النقدية، ومدى القروض المقدمة للاقتصاد في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، وظهرت هذه السياسة مع ظهور النقود الائتمانية وتطورت من خلال مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، بداية بالنظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية، وأخيرا نظرية النقدويين، وقد ركزت هذه المدارس على كيفية معالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد (تضخم أو كساد) من خلال السياسة النقدية.

تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي وتغييره حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، بهدف امتصاص كمية النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة للاقتصاد، وذلك بانتهاج سياسة توسعية أو سياسة انكماشية، وباستعمال مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة.

وعليه ستناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: نظريات السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية، سواء تلك الناتجة عن المتغيرات النقدية أو الناتجة عن أسباب اقتصادية أخرى كالتضخم أو البطالة أو الركود الاقتصادي وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية ونشأتها

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم السياسة النقدية وكيفية نشأتها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلا أن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعا لتطور النظريات النقدية، ويقصد بالسياسة النقدية:

- هي مجموعة من الأدوات التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما.[1]
- هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل التي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار.[2]
- هي جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.[3]

[1] رجيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والمغاربي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2010، ص 179.

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

[3] عباس كاظم الدعمي، السياسة المالية وأداء سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010، ص 25.

- أنها مجموعة الإجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية، بغرض التأثير على عرض النقود توسعا أو انكماشا للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية.[1]
- هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية (البنك المركزي) من أجل التحكم في الخصم من الائتمان، بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زممن معين.[2]

الفرع الثاني: نشأة السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوم محدد إلى أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تطور الفكر الاقتصادي إذ أن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية كما أن المشاكل المالية والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية، أما في القرن التاسع عشر التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل التي أدت إلى ظهور دراسات منظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبح دراسة السياسة النقدية جزء لا يتجزأ عن السياسة الاقتصادية الكلية. إبراز أهم مراحل تطور السياسة النقدية كما يلي:

المرحلة الأولى: تميزت بالنظرة الحيادية للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين باعتبار أن النقود أداة لتبادل ولا أثر لها في الحياة الاقتصادية، لكن مع تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعتبر بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثر في توزيع الدخول، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبيرة سنة 1929 وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم وعدم قدرة السياسة النقدية على تقديم حلول للخروج من تلك الأزمة.

المرحلة الثانية: تميزت بظهور الفكر الكنزين على يد المفكر البريطاني جون ما يندر كينز الذي كان ينظر للنقود بنظرة حركية لكن بسب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية وهكذا اعتبر كينز أن السياسة المالية تأتي أولا ثم تليها السياسة النقدية.

[1] إيمان مجد زاكي وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، 2003-2004، ص 24.
[2] صالحي صالح ، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص 16.

المرحلة الثالثة: إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية على أن هذه الأخيرة غير مرنة مما أدى إلى تراجع أهميتها لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه عليهم الرجوع إلى استخدام بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الوطني وبالتالي بدأت السياسة النقدية تعود لتأخذ مكانتها الأولى.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية في الواقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية، ورغم ذلك للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها من السياسات الأخرى، هناك مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

1- **استقرار سعر العملة:** الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.
2- **استقرار مستوى الأسعار:** يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.
3- **تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تهدف إلى الإبقاء على سعر فائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي.
4- **تحسين ميزان المدفوعات:** تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام

[1] صلاح المفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005، ص 100.
[2] هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 268.

صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

5- **تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة):** يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.[1]

6- **التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد ومعدلات التوظيف، كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تلعب دورا مهما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وأخرى تقييدية في حالة الرواج[2].

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما:

أولا :السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف أسياسيا هذا النوع من السياسة النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة ناجحة هي التي لا تندفع نحو أحداث التضخم في هذه مرحلة ثم العمل على علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثاب لنمو

[1] العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 115.

[2] العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.

تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أكبر من AS)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام السياسة النقدية الانكماشية كما يلي:[1]

- ✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيف القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.
- ✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعي انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة لدى البنك (بحيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق) وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة القروض) ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي، وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.
- ✓ **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان ونتيجة لارتفاع نسيب الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثانيا: السياسة النقدية التوسعية

تهدف إلى علاج حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي

[1] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء للنشر، القاهرة، 1997، ص 310.

تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء، تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أصغر من AS) ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع السياسة النقدية التوسعية كما يلي:

- ✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرفع حجم كل الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، من مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.[1]
- ✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الوادع والقروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض كتلة الإقراض)، وتكون الحصيلة النهائية أن ترفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية إلى حين إلى ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.
- ✓ **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على التوليد، ونتيجة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني يزيد كل الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 113.

المبحث الثاني: نظريات السياسة النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية النمو، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث كان ذلك من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية منها المدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية ثم المدرسة النقدية المعاصرة.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود ومستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار إلى تغيير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود التي يتداولها الأفراد، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، حيث وجهت النظرية الأولى الاهتمام إلى ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها[1]، وقامت الفرضية على مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل لفيشر (fisher) ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة كامبريدج (cambridge) وهي تقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي ينم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق النوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد؛
- مرونة الأجور والأسعار؛
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل؛
- وجود علاقة سببية التغيير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل؛
- ثبات سرعة دوران على المدى القصير.[2]

[1] مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1989 ، ص 93.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 239-241.

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير هذه النظرية، وما يعرف بالنظرية الكمية ومن أشهرها معادلة التبادل لفيشر (fisher) ومحاولة مارشال (marshall) التي استندت إلى فكر التفصيل النقدي.

أولا: معادلة التبادل لفيشر (fisher)

يعتبر فيشر رائد النظرية الكمية للنقود، والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا كانت كما يلي:

$$MV = PT$$

حيث: M: كمية النقود المتداولة وتشمل النقود الورقية المساعدة والودائع الجارية وهو متغير مستقل

V: سرعة تداول النقود P: المستوى العام للأسعار T: حجم المبادلات

ومن المعادلة نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

ثانيا: معادلة الأرصدة النقدية (cambridge)

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الإيطالي ألفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود وصيغت على النحو التالي:

$$M = K \times P \times Y$$

حيث استبدل (T) حجم المبادلات بـ (Y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة.

وتختلف هذه المعادلة عن معادلة فيشر (Fisher) بمفهوم (K) والذي هو في الحقيقة يساوي: (1/V) ويمثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، في حين (K) يمثل الوحدة النقدية الكلاسيكية وهو خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبيه إلى خطورة الإفراط النقدي وتسببه في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار، إلى جانب تبان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

لم تخلو النظرية كلاسيكية من الانتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها، ومن أهمها:[1]

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغيير كمية النقود قد تكون حقيقية؛
- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي ستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، وأن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى، إذ انحرف عنه ولكن مع أزمة الكساد الكبرى 1929، أثبت أنه لا توجد قوى تلقائية تعود هذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ابتعد عنه؛
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغيير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو توقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

في كتابه الشهير عن النظرية العامة قدم كينز نظريته حول الطلب على النقود والتي عرفت بنظرية تفضيل السيولة، لقد حاول كينز التركيز على أهمية سعر الفائدة حيث أنه كان ينتمي وقت كتابته لنظريته إلى مدرسة كامبردج وفي نفس الوقت أهمل كينز دور سرعة دوران النقود التي اهتمت بها نظرية فيشر، ولقد تساءل أيضا كينز مباشرة عن الدوافع التي تقف وراء طلب الأفراد على النقود ورغبتهم في الاحتفاظ بها. ففرض على أن حجم الإنتاج ثابت وأن الأسعار العامة لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة وأكد على أن الدخل القومي يمكن أن يتحدد عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل. [2]

ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكيترية في تفسيرها للسياسة النقدية ما يلي: [3]

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 153.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 ، ص 24.

- تحليل نقدي لا يمكن فيه الفصل بين الاقتصاد النقدي وبين الاقتصاد العيني فيعبر عن القيم العينية بقيم نقدية؛
- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزونا للثروة وليس كوسيلة للتبادل كما فعل الكلاسيك؛
- النظرية الكينزية أول نظرية تهم بالمسائل الكلية ولم تعط اهتماما للجزئيات؛
- اهتم كينز بفكرة الطلب الفعال لتفسير عدم التوازن، وقد أرجع تفشي البطالة إلى نقص الطلب الفعال الذي يحدد مستوى التشغيل وكمية السلع المنتجة؛
- عرض النقود عند كينز متعلق بموقف السلطة النقدية ولذلك يتحدد من طرفها ولا يتوقف على سعر الفائدة؛
- ضرورة تدخل الدولة لعلاج الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد وإعادته إلى حالة التوازن والاستقرار.

أولا: نظرية تفضيل السيولة

أدخل كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بعرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة حيث أدخلها في تحليله الذي يعد بمثابة العقدة التي تربط بين العالم النقدي والحقيقي.[1]

1- عرض النقود:

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج: $M_3 = M_0$

ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي.

2- الطلب على النقود:

أدخل كينز ثلاث دوافع الطلب على النقود بغرض المعاملات، الاحتفاظ والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة.[2]

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 274.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

2-1- دوافع المعاملات: ويقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيلة في المبادلات حيث أن كينز يقسم المعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين، الأول هو دافع الدفع الذي مبرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل وصرفه، لذلك كلما زاد الفاصل ازداد الدخل، أما الثاني هو الدافع المشروع ويهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيلة البيع والعامل الأساس ي الذي يستند إليه الدافع هو الدخل (Y) وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات (Dt) دالة لمتغير الدخل وتكون هناك علاقة طردية ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$D_t = f(y)$$

2-2- دافع الاحتياط: وهذا الدافع يستدعي احتفاظ الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمعاملات، لمواجهة الحوادث الطارئة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة، ويتوقف على الدافع على مستوى الدخل، وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (Dp) دالة لمتغير الدخل (Y) والصيغة التالية تعبر عن ذلك:

$$D_{\mathrm{p}} = f(y)$$

2-3- دافع المضاربة: ما يهمنا في هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع هو معدل الفائدة، وذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض، وقد يتعرض الفرد لخسارة رأسمالية أيضا، وقد يستمر معدل الفائدة في الانخفاض حتى يصل إلى حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه و العلاقة بين المضاربة وهذا الدافع هي علاقة طردية.[1]

[1] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 2012 ، ص 278.

ثانيا: انتقادات النظرية الكنزية

لقد تعرضت النظرية الكنزية لعدة انتقادات، وذلك من طرف النقداويين بزعامة فريدمان، وسنتطرق في هذا المقام إلى بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية[1].

- رغم أن النظرية الكنزية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، إلا أن ذلك لم يشفع لها من الانتقاد، وذلك لأن كل اهتمام كينز كان موجه لمعالجة الانكماش، وهذا ما أدخل الاقتصاد العالمي في التضخم بعد السبعينات.
- اهتم كينز بجانب الطلب على النقد، وأهمل نوعا ما جانب العرض باعتباره يتحدد من طرف البنك المركزي، واعتمد على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة القردة الشرائية من خلال زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما أحدث الأزمة لاحقا (أزمة الكساد التضخمي).
- نظرية كينز كانت متحيزة بدرجة كبيرة، حيث رفع معظم أفكار المدرسة الكلاسيكية وناقضها، وهذا ما جعل تحليله متطرفا لاتجاه واحد والمتمثل في معالجة الأزمة فقط.
- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة، وبالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقد لأغراض السيولة دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز.
- عالجت النظرية الكنزية سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم تتناوله في الأجل الطويل مما يعني بأن النظرية الكنزية ستاتيكية وليست ديناميكية.

بالرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الكنزية، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمتها، وإنما هذه الانتقادات كانت نتاج لتطور الفكر الاقتصادي ومحاولته الوصول للأفضل وهذا لمسايرة الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل فترة.

[1] أحمد ضيف، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة البويرة، الجزائر، 2016/2015، ص 43-44.

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة

شهدت النظرية الكلاسيكية إضافات جديدة على يد مفكري مدرسة شيكاغو وفي مقدمتهم "ميلتون فريدمان"، الذي أعاد الحياة مجددا للسياسة النقدية من خلال إبرازه لأهمية النقود ومدى قدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لكل من عرض النقود والطلب عليها في الفكر النقدوي.[1]

أولا: عرض النقود لدى النقدويين

يعتبر عرض النقود في النظرية النقدوية المتغير الذي يحقق الاستقرار النقدي بما يتماشى ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر دور السلطات النقدية– حسب" فريدمان" في تشديد الرقابة على العرض النقدي والسعي إلى نموه بمعدل مستقر يتوافق مع معدل النمو الاقتصادي، مؤكدا على أن الطلب على النقود يتميز بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

وحسب" فريدمان"، فإن عرض النقود متغير خارجي تحكمه السلطات النقدية، فليس له تأثير على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له تأثير على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق وبالتالي على الدخل.

ثانيا: الطلب على النقود لدى النقدويين

لم يختلف "فريدمان" مع النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود، إذ يتفق مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي الواحد تجاه التغيرات في مستوى الأسعار. ويعتقد "فريدمان" أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه ي رفض ادعاء النظرية الكلاسيكية في أن تكون مرونة الطلب الدخلية تساوي الواحد، وإنما يرى أنها أكثر من ذلك، أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع وتنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم، معتمدا في تبريره لذلك على اعتبار أن النقود سلعة كمالية.

[1] موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 آفاق 2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جمعة أحمد بو قرة بومرداس، 2010/2009، ص 48-47.

وأنهى "فريدمان" تحليله إلى أن النظرية الكلاسيكية للنقود عبارة عن نظرية الطلب على النقود، وهذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

والطلب على النقود عند "فريدمان" يخضع الى ثلاثة عناصر هي:

- الثروة الكلية المحددة للقيمة الإجمالية التي يمكن أن تحوزها الوحدات الاقتصادية، تحت قيد الميزانية؛
- أثمان عوائد الثروات والأشكال البديلة؛
- الأذواق وترتيب الأفضليات بالنسبة لحائزي الثروة؛

وتعتمد دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" على المتغيرات التالية: عوائد الأسهم والسندات، عائد السلع المادية، المستوى العام للأسعار وعائد رأس المال البشري. فدالة الطلب حسبه تفترض أن موارد الفرد الحقيقية تعتمد على دخله النقدي (Y) ومستوى الاسعار (P) والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة التي يمكن تمثيلها بمعدل الفائدة (i) (متوسط معدلات الفائدة). غير أن قيم هذه العوائد تتناقص في فترات التضخم لذلك فلابد من الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة (P*) عند قياس عوائد الأشكال البديلة للثروة. وتكتب دالة الطلب على النقود رياضيا كما يلي:

$$M = f(Y, P, i, P^*)$$

ومن مميزات هذه الدالة أنها متجانسة من الدرجة الأولى للأسعار P والدخل النقدي Y، بمعنى أن مضاعفة الأسعار والدخل النقدي يؤديان إلى مضاعفة الطلب على النقد .وللمحافظة على هذه العلاقة التناسبية بين الطلب على النقد من جهة والأسعار والدخل النقدي من جهة أخرى نكتب دالة الطلب على النقد السابقة كما يلي:

$$XMD = f(XY, XP, i, P^*)$$

حيث: X: ثابت ما أو متغير ما، لنفترض أنه يساوي: $1/P$

فتصبح دالة الطلب على النقد: $\frac{Md}{P} = f(\frac{Y}{P}, 1, i, P^*)$

وتبين هذه العلاقة أن الطلب على الأرصدة الحقيقية MD/P دالة تابعة لمعدل الفائدة i وللثروة الحقيقية Y/P ولمعدل التضخم المتوقع P* لذلك فهي تعبر عن الشكل العام لدالة الطلب على النقد التي جاء بها فريدمان سنة 1959.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

إن السلطة النقدية هي التي تقوم بتنفيذ السياسة النقدية، وتتكون السلطة النقدية من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدامه لأدوات تتمثل في أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، وهناك من يقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وسنقوم في هذا المقام بدراسة هذه الأدوات بالتفصيل.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة)

هي تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي، دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان، وتتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي، ويطلق عليها الأدوات غير المباشرة[1].

أولا: سياسة معدل إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون حكومية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة هذه الأوراق والأذون لذلك يطلق عليها أحيانا (سعر البنك) ويقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.

ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية. [2]

[1] صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1980، ص 182.

[2] محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي– دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات –،دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،مصر، 2011 ، ص 361

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنها يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع حيث يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط.[1]

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، وأسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا اتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعر الأوراق.[2]

ثالثا: سياسة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)

وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية، ويحتفظ بها لديه دون فوائد، ويترتب على ذلك أنه كلما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني قلت المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف فيها، وبالتالي تقل قدرة البنك التجاري على منح الائتمان وبالتالي قلت قدرته على خلق الودائع.[3]

---

[1] محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 ،ص 115.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013/2012، ص 25.

[3] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك :المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 149.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها:

أولا: سياسة تأطير القروض

تسمى أيضا بتخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبير إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تتطلب موارد مالية كبيرة، إن استعمال هذه الأدوات يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول.

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهد ف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، في أوقات التضخم بقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الائتمان إجبارية.[1]

ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك الم ركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 220.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:[1]

- أمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- تغير مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة.

ثالثا: النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم .وهذا حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض.

رابعا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

خامسا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد[2].

[1] ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2003/2002، ص 19.

[2] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار النهل اللبناني، بيروت لبنان، 2000، ص 265.

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات السابقة الذكر، يستخدم البنك المركزي أدوات أخرى تتمثل في:

أولا: التأثير الأدبي

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون على تنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية عدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامة في قضايا منح التمويل، وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الاهتمام.[1] والتأثير الأدبي يأخذ عدة أشكال منها:[2]

- التحذير بعدم قبول خصم الأوراق التجارية؛
- الطلب من البنوك التجارية عدم إقراض مشروعات معين؛
- الطلب من البنوك التجارية الامتناع عن قبول ضمانات معينة.

ثانيا: الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.[3]

ثالثا: التوجيهات والأوامر

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة من خلال حجم الائتمان ون وعه، كان يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، ط 2، الأردن، 2014، 280.

[2] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 152.

[3] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 253.

التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات طويلة الأجل، أو يعدم استخدامها لتمويل الصناعات الاستهلاكية التبذيرية، وتعتبر بريطانيا أول من استخدم هذه الوسيلة سنة 1953 ، عندما أصدرت تعليمات للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القرض.[1]

وحقيقة الأمر كما هو واضح أن التوجيه أو النصح الصادر من المصرف المركزي الذي يملك سلطات واسعة على المصارف يعتبر بمثابة الأمر الذي لا تستطيع هذه المصارف مخالفته، ولا يتصور من الناحية العملية أن يقف أحد المصارف موقف المعارضة، أو التحدي لسياسة المصرف المركزي حتى وإن كان المصرف لم يلجأ إلا لمجرد التوجيه وإسداء النصح.[2]

رابعا: الإجراءات العقابية

هي تلك الإجراءات التي تطبق من طرف السلطات النقدية على المصارف التجارية العاملة في الدولة والتي لا تلتزم بتوجيهاتها، وذلك كأن يرفض البنك المركزي إعادة الخصم لتلك المصارف، أو عدم إقراض المصارف التي تخالف سياسته بصفته المقرض الأخير لتلك المصارف، أو فرض سعر فائدة إضافي عقابي للمصارف التي لا تلتزم بتوجيهات السياسة النقدية والتمويلية. هذه الإجراءات تؤدي إلى فرض سيطرة السلطات النقدية على الجهاز المصرفي وتوجيهه لاسيما وأن لها آثارا مباشرة على نشاط وسلوك المصارف العاملة وكمية ونوعية التمويل المصرفي الممنوح بواسطة تلك المصارف للقطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة.[3]

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب، ط1 ، الجزائر، 1986، ص 155.

[2] خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 120.

[3] حبيب إبراهيم آدم وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية بنك السودان المركزي، السودان، 2006، ص 26.

خامسا: التشاور مع البنوك العاملة في الدولة

يقوم البنك المركزي في بعض الأحيان بالتشاور مع البنوك التجارية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بصياغة الخطة الائتمانية للمصارف التجارية وذلك باستدعاء مسؤولي المصارف التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي كلما اقتضى الأمر ذلك.[1]

[1] سامي حاتم عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004، ص 292.

خلاصة الفصل:

بعد الإحاطة بمختلف جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل، يمكننا أن نستخلص بأنه ومهما تعددت تعاريف السياسة النقدية من قبل الباحثين والاقتصاديين وعبر مختلف النظريات، إلا أنها تصب جميعها في معنى واحد، وذلك باعتبارها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بالزيادة أو النقصان.

وقد مر تطور السياسة النقدية عبر عدة مراحل، حيث اعتبرها الكلاسيك بأنها سياسة محايدة يقتصر دورها في توفير النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات، ثم جاء كينز وقلل من شأنها واعتبر السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية، ليأتي فريدمان بعدها ويؤكد على فعالية هذه السياسة وضرورة استغلالها للوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ولتحقيق هذه الأهداف والتي تعتبر بمثابة أهداف نهائية للسياسة النقدية، فإنها تستعمل مختلف أدواتها التي تطرقنا إليها سابقا بما يتناسب مع الأهداف المسطرة والظروف الاقتصادية السائدة، ويكون ذلك من خلال الإستراتيجية التي تحددها السلطة النقدية للبلاد والمتمثلة في البنك المركزي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمـهيد:

يحتل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

ولأهمية النمو الاقتصادي وأثره على قوى الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، بدأت جملة من الأسئلة تطرح نفسها بإلحاح، كيف يعرف النمو الاقتصادي وما هي عوامله؟

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لكل هاته الاستفسارات إضافة إلى عرض أهم النماذج التي تبلور فيها النمو الاقتصادي، مع إبراز كيفية قياسه وأهم التحديات التي يواجهها.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أبعاد النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وهذا لأن موضوع النمو من المواضيع الهامة، لكونها تهدف إلى تحقيق رفاهية واستقرار المجتمعات.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية

إن مصطلحي النمو والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتخلفة، والثاني فيرتبط بالدول المتقدمة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المفاهيم المتعددة للنمو والفرق بينه وبين التنمية.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديين أن "النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن.[1]

هذا التعريف يبرز أهمية النمو الاقتصادي في زيادة مستوى المعيشة، وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية.

ويعرف أيضا: "النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.[2]

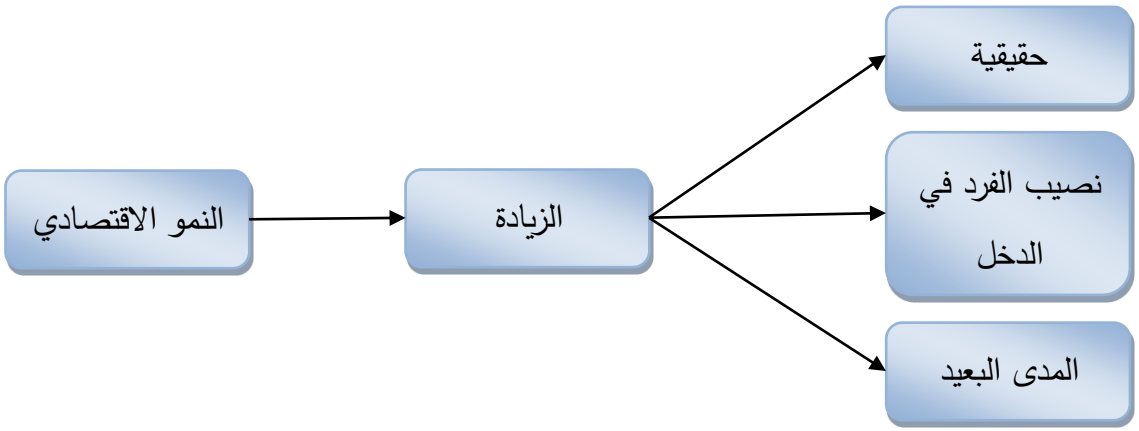
[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 467.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2008، ص 12.

كما عرف على أنه "عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب".[1]

إن فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، من التعاريف السابقة نلخص أن النمو الاقتصادي يعنى بالأدوار التالية:[2]

الشكل رقم (2-1): أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع



المصدر: بن زيدان حاج، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية، 2000، 2010**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، جوان 2011، ص 2.

[1] Landes, David S, The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present, Cambridge, New York: Press Syndicate of the University of Cambridge, 1969, p 8.

[2] بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية، 2000، 2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2011، ص 2-5.

ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:[1]

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الحقيقي – معدل نمو السكان

2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

3- أن تتسم الزيادة في دخل الفرد بصفة الاستمرارية أن تكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية

تعرف التنمية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[2]، وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهم أنهما يعبران عن الشيء نفسه إلا أنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو الزيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا تعود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.[3]

أي أن النمو يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي والكساد.

---

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 339.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر،، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 122.

[3] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن، 2010، ص 40.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.[1]

ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يمكن أن نستنتج أن التنمية أوسع مضمونا من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، هذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

تعد العناصر المحددة للنمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، لما له من أهمية في تفسير كيفية حدوث النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وينعكس ذلك على السياسة الاقتصادية التي تحدد الإجراءات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه. ويورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، لكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن ذكر العوامل التالية[2]:

أولا: اليد العاملة

يمثل عنصر العمل أهم عامل من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وخاصة قديما(في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمالا استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا في رفع إنتاجية القوة العاملة.

ثانيا: رأس المال

وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات

[1] جمال حلاورة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 36.

[2] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، ط 01، ليبيا، 2002، ص 743.

والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي، أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره، أي عدم استهلاكه، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

ثالثا: التقدم التكنولوجي

يعرف على أنه "السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان" يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية، التي ستؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة في الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية محددة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:[2]

أولا: النمو الطبيعي

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

[1] علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 46.

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة للاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 8-9.

ثانيا: النمو العابر أو غير المستقر

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ثالثا: النمو المخطط

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة، إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

المبحث الثاني: أبعاد النمو الاقتصادي

تراوحت أبعاد النمو الاقتصادي بين معايير مختلفة تدخل في قياسه وسمات أو ظروف مهيأة له، وتحديات تواجهه يمكن أن تعرقل مسيرته، وفيما يلي عرض لكل هذه العناصر.

المطلب الأول: معايير النمو الاقتصادي

يقصد بمعايير النمو الاقتصادي الوسائل التي عن طريقها يمكننا التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية والتي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما وتوجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي.

أولا: معايير الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، فهو يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم تقديره من خلال التغيير في الناتج الحقيقي، إلا أن هذا المعيار لم يلقى قبولا كبيرا، نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نموا

اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا في حالة انخفاض عدد السكان بمعدل كبير. ويمكن تقسيم معايير الدخل إلى ثلاث مؤشرات.[1]

1- الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ "ميد Mead " قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

2- الدخل الكلي المتوقع:

يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي فيمكن أن يكون لدولة موارد كاملة غنية، مع توفر الإمكانيات اللازمة للاستفادة من ثروات الكامنة بالإضافة إلى ما بلغته من التقدم التقني.

3- معيار متوسط الدخل الفردي:

يعد من أهم المؤشرات لدى المفكرين الاقتصاديين، فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا يعتبر البلد متقدما والعكس بالنسبة لانخفاض متوسط الدخل الفردي، ويقاس النمو مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ثانيا: معايير اجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، وسنتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:[2]

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 66.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

1- معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات بين الأطفال الرضع أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني سوء الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء، وكل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد معدل توقع الحياة دل على درجة من التقدم الاقتصادي، بالمقابل كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2- معايير تعليمية:

للتعلم أهمية واضحة على جانب الإنتاج والاستهلاك، فهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمار وليس استهلاكا، كما أن الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن أهم المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة عند أفراد المجتمع (نسبة الأمية).
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله من إجمالي الناتج المحلي وكذلك من إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- معايير نوعية الحياة المادية:

يعتمد هذا المعيار على أكثر من جانب من جوانب الحياة فانه أكثر شمولية من المعيارين السابقين ويتكون هذا المعيار من:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
- المعرفة بالقراءة والكتابة (مؤشر تعليمي للكبار).

ويلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة ويهمل البعض الآخر، كما أنه مهتم بالناتج دون التعرض للجهود المبذولة لتخفيف هذه النتائج كذلك يعطي أوزانا متساوية للجوانب التي يتكون منها، كذلك لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

ثالثا: معايير هيكلية

تبحث هذه المعايير في مدى التغيرات الهيكلية وكذا التغيرات الواضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، كما يؤثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة، على توزيع السكان بين الريف والحضر، وأهم المؤشرات تتلخص فيما يلي:[1]

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

غالبا ما يقوم الاقتصاديون في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، بدراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي للأمم، عن طريق قياس بعض المجمعات الاقتصادية الكلية، ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو التغير النسبي لها من فترة إلى أخرى. ومن بين المجمعات الأكثر استخداما في الوقت الحالي نجد الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، هذا الأخير يعد مقياسا معياريا لتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه، مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة زمنية معطاة، عادة ما تكون السنة أو ثلاثة أشهر كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وربما تكون أقل من ذلك مستقبلا بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية أكثر مما هي عليه الآن.[2] وبشكل أدق، إن الناتج المحلي الإجمالي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات، ونعبر عن معدل نمو الإنتاج رياضيا كالآتي:

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] Parkin Micheal, Bade Robin, Carmichael B, "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, édition, Québec, Canada, 2015, p 120.

$$TC_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t}} = \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^{t-1}}$$

$TC_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t}}$: معدل النمو الحقيقي

PIB_r^t : الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة). إن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار. إن الذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط. إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو، للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية، ولحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار. إن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات. يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) على النحو التالي:

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{n} P_i\, Q_i = PQ\ ; \quad Q = \frac{PIB_n}{P}$$

حيث: Q_i : كمية إنتاج السلعة i ، P_i : سعر السلعة i .

أي أن الناتج الحقيقي (PIB réel) عبارة عن الناتج الاسمي (PIB nominal) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار) وأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي هو مكمش الناتج الإجمالي المحلي (Déflateur du PIB):

$$PIB_{\mathrm{reel}} = \frac{PIB_{nominal}}{deflateur\ PIB}$$

يمكن البرهان بكل سهولة على أن معدل النمو الاسمي يساوي معدل النمو الحقيقي زائد معدل التضخم زائد معدل النمو الحقيقي مضروبا في معدل التضخم:

$$TC_n = Q^* + P^* + P^*Q^*$$

مع أن: Q^* : معدل نمو الإنتاج، P^* : معدل التضخم.

لمعرفة القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو نحسب معدلات النمو لكل قطاع، فإذا كان معدل النمو القطاعي أكبر من معدل النمو الكلي نقول عن هذا القطاع أنه محرك للتنمية وإذا كان أقل من ذلك نقول عنه أنه مثبط للتنمية.[1]

المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وتحدياته

تعرف السمات بالظروف التي يمكن أن تكون مهيأة قصد السماح للنمو الاقتصادي باحتلال مكانته، إلا أن هذه الظروف تواجه تحديات تقف كحاجز يعرقل مسيرة النمو الاقتصادي وفيما يلي عرض لكل عنصر على حدى.

أولا: سمات النمو الاقتصادي

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:[2]

- **زيادة حجم الإنتاج:** ويقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقة في الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله المتاح خلال فترة زمنية معينة.
- **حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:** بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها، لذا فمع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة، هذا السعي يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض لأكبر والاستمرار في عملية النمو.
- **التقدم الاقتصادي:** إن التقدم الاقتصادي هو مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، واستمراره يحقق الغايات الاجتماعية لجميع الأفراد، باعتباره مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي.

---

[1] عبد الكريم البشير، سمير دحمان بواعلي، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص4.

[2] خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحال الجزائر (1970–2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 65.

ثانيا: تحديات النمو الاقتصادي

تتلخص تحديات النمو الاقتصادي فيما يلي:

- **النمو الديموغرافي:** يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدول يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.
- **مشكلة تكوين رأس المال:** يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب عل رأس المال فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق.
- **التخلف التكنولوجي:** كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، و ذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.[1]
- **ضعف المستوى التعليمي:** مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.
- **ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:** لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى. وعليه فإن انتشار الآفات و الأمراض الفتاكة بكثرة في المجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

[1] علي عزوز، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007/2006، ص 57.

- **الفساد الإداري والمالي:** تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي آثار سلبية على النمو الاقتصادي وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي. أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية.[1]

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقدمي إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

في هذا المطلب نستعرض أهم مفاهيم النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي والذي يعتبر منطلق نظريات النمو، وكذا في الفكر النيوكلاسيكي والذي يعتبر تكملة أكثر حداثة للفكر الكلاسيكي.

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية، "أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس"، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي.

[1] علي عزوز، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال.[1]
- توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.
- أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية...، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل...، وثبات بعض عوامل الإنتاج.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية،[2] من خلال النموذج الشهير لـ: صولو (solow) حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد

[1] M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000, p 08.

[2] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 15-16.

على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان.

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المـال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنـافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتـاجي فيه طبقا للشروط التالية: تشابه أطراف النشاط الاقتصادي، اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:[1]

- ✓ معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- ✓ العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- ✓ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.

من خـلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

[1] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون"Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند الاستخدام التام وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصير ة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[1]

- **نموذج هارود ودومار (النيوكينزيون):**

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها[2]:

الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

معدل النمو في الناتج $\left\{\frac{\Delta Y}{Y}\right\}$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left\{\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right\}$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\left\{\frac{K}{Y}\right\}$

الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S\right)$

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي ، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 267–280.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: $I = S$ (الاستثمار يساوي الادخار).

كذلك: $I = iY$ (i معدل الاستثمار).

$I = \Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال).

كما لدينا: $\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y} = k$ أي: $\Delta Y = \frac{I}{K}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} \quad \rightarrow \quad \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \text{ (عند التوازن)}$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل نمو الإنتاج، s معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون اقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة، كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية.

- نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وأن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو[1] أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكـلاسيكية،[2] لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معـدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كـامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريـات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامـل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجي.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك

[1]LECAILLON, JACQUES, Nouveaux Regards Sur La Croissance, Analyses De La S,E,D,E,I,S N°: 93, 1993, p3.
[2] Mute ,Pierre Alain, Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines, Economica, Paris ,Année 1994 ,P 27.

عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري، الخبرة والتعليم، التقدم التكنولوجي، الفني والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.[1]

[1] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة "علاقات وروابط"، مجلة التراث، العدد العاشر، جامعة الجلفة، 2013، ص 166.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي فقد توضح لنا أن النمو الاقتصادي هو نتيجة عملية من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط، لأن التكاليف البيئية والصحية في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل، وتم التطرق إلى أنواع النمو وأهم الاختلافات بينه وبين التنمية الاقتصادية.

ولتوضيح أبعاد النمو تم التطرق إلى معرفة أهم المعايير المدرجة في قياس النمو الاقتصادي التي انحصرت بين معايير الدخل ومعايير اجتماعية ومعايير هيكلية ثم إلى معرفة كيفية قياسه عن طريق الناتج الوطني، وصولا إلى حصر لأهم التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي.

وتم التطرق كذلك إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وقد اهتمت مختلف هذه النظريات بتحديد مصادر النمو التي اختلفت وتعددت باختلاف الأزمنة، انطلاقا من النظرية الكلاسيكية التي أتت بأفكار جديدة على غرار فكرة تقسيم وتخصيص العمل لأدم سميث وتراكم رأس المال لدافيد ريكاردو والنظريات الاشتراكية لكارل ماركس وصولا للنظرية الكينزية، التي تطرقنا من خلالها إلى نموذج هارود دومار الذي أعطى الاستثمار الأهمية الكبرى في تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون نسيان النظرية النيوكلاسيكية المتمثلة في نموذج سولو الذي قام ببناء نموذج على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال وفي الأخير تم التطرق إلى النمو الاقتصادي في النظريات الحديثة.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2021-1990)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الفصل السابقين، سنتطرق في هذا الفصل والذي يمثل الجانب التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1990-2021) اعتمادا على بيانات الاقتصاد الوطني، ولتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وتقدير نموذج قياسي لتفسيرها قمنا بالاعتماد على منهج حديث من مناهج القياس الاقتصادي والذي يتوافق مع خصائص بيانات متغيرات الدراسة والمتمثل في منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مستخدمين في ذلك البرنامج الشهير لتحليل السلاسل الزمنية Eviews، وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لمنهجية الدراسة

المبحث الثاني: المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021)

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لمنهجية الدراسة

في هذا الإطار سيتم عرض أهم المفاهيم الأساسية للدراسة القياسية المتبعة في هذه الدراسة، بداية بمفهوم السلاسل الزمنية واستقراريتها وصولا إلى عرض النموذج القياسي المناسب للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية ذات أهمية كبيرة في عمليات التخطيط إذ أنها تلعب دورا هاما في تقييم تطور نمو بعض المتغيرات الأساسية المرتبطة بالزمن.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية

إن السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من المعطيات لقياس ظاهرة ما وتوضع في ترتيب تصاعدي للزمن. [1]

وبعبارة أخرى نعرف السلسلة الزمنية $Y_1,Y_2.....Y_t$ على أنها متتالية عددية مؤشرة بالزمن. وY_t تمثل المتغيرة المدروسة في اللحظة t.[2]

- نعرف السلسلة الزمنية لظاهرة ما على أنها مجموعة من المعطيات أو المشاهدات مأخوذة على فترات زمنية متتابعة، حيث يختلف الزمن حسب نوع الظاهرة المشاهدة، وبعبارة أخري فالسلسلة الزمنية لظاهرة معناه بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة من الزمن وتسمي المقادير أو القيم المشاهدة للسلسلة بالقيم الفعلية أو التاريخية، وبدلك يمكن تمييز متغيرين : أحدهما مستقل وهو الزمن ويرمز له بالرمز t والآخر هو القيمة الظاهرة وهو المتغير التابع ويرمز له بالرمز X [3].
- نسمي سلسلة زمنية متتالية المشاهدات المرقمة والمركبة عبر الزمن، حيث نرمز عادة لمتغير الدراسة بـ (X) وللزمن بـ (t)، وهذه المشاهدات المتغيرة تدعى سلسلة زمنية[4].

---

[1] M.DAVID, la prévision A.E.M.S, édition MASSON, Paris 1984, p 43.

[2] CHRISTIAN GOURIERUROUX, série temporelles et modèles dynamiques, Edition economica, Parisp32.

[3] BERNARD PY, Statistique Descriptive, EPUF 4ieme édition , Paris, 1996, p 214.

[4] G.Gourigoux, Amonfort, séries temporelles et modèles dynamiques, 2eme édition ed economica, Paris, 1995, p 07.

ثانيا: ترتيب السلسلة الزمنية

يمكننا ترتيب السلسلة الزمنية على حسب:

1- **الفترة الزمنية:** تأخذ المشاهدات على أبعاد زمنية متساوية ومحدودة، أي خلال أوقات محدودة مثلا أول كل أسبوع، كل شهر، كل سنة، أواخر كل أسبوع، كل شهر وكل سنة.

2- **القيمة الظاهرة:** بالنسبة للقيمة الظاهرة فإنها تتميز بالنسبية، أي أنها تتغير بالزيادة أو بالنقصان، غير أنها لا تزيد باستمرار أو تتناقص باستمرار كذلك، و لكنها تتذبذب بين الزيادة أو النقصان على حسب الفترة الزمنية المأخوذة من أسبوع إلى أسبوع، أو من شهر إلى شهر.

ثالثا: الهدف من دراسة السلسلة الزمنية:

إن الهدف من دراسة السلسلة الزمنية لظاهرة معينة هو:

- التعرف على التغيرات التي تطرأ على السلسلة.
- التعرف على أسباب ونتائج هذه التغيرات.
- التعرف على العلاقة وطبيعتها بين مختلف السلاسل الزمنية.
- التنبؤ بقيمة ظاهرة غير موجودة في السلسلة الزمنية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد من القيام بها وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:[1]

- إذا كانت السلسة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا من دراسة الظاهرة قيد الفترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا تستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية الغير مستقرة، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا، بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستودنت T تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا

[1] Gujarati, D, Econometrics By Example, McGraw-Hill, USA, 2012, P216

يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة، مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة؛

- أما في السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل، ولمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن يتبن لنا ذلك من خلال المنحنى البياني، أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

أولا: أنواع النماذج الغير مستقرة

ونميز بين نوعين من النماذج غير مستقرة تذكرها كالآتي:[1]

✓ النموذج TS (Trend Stationary): هذه النماذج يكون المتوسط الحسابي $E(Y_t)$ مرتبطا بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل: ε_t: شوشرة بيضاء.

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بتقدير المعالم $\hat{\alpha}_0$ و $\hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من Y_t أي: $Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$

✓ النموذج DS (Differency Stationary): هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\Delta_d Y_t = \beta + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: β: ثابت؛ d: درجة الفروق

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، ص 207-208.

وغالبا تستعمل الفروق من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي: $d = 1$ وتكتب من الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل

نقول عليه أيضا اختبار جدر الوحدة K نفترض نموذج من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث: ε_t: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه وسط حسابي معلوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض). يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة. حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذلك قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم φ.

- **الحالة الأولى:** السلسلة مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- **الحالة الثانية:** $\varphi = 1$ والسلسلة $_t$ غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
- **الحالة الثالثة:** $|\varphi| > 1$ السلسلة Y_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالي.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي Random Walk Time Series وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير الساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4) بعد طرح من طرفيها Y_{t-1} لنتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(5)}$$

$$\Delta Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(6)}$$

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\lambda = \varphi - 1$

والآن يصبح لدينا الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\lambda = 0$، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة، ومعنى هذا أن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1 وترمز لها I(1)، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية وترمز لها I(2) وهكذا، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى وترمز لها I(0).

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبار نذكر منها الآتي:

1- اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller – 1979):

ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والممتثلة كالآتي:[1] صيغة النموذج، حجم العينة، مستوى المعنوية، ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

- **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من الحد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \varphi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004، ص 652.

- **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \varphi\, Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

- **النموذج الثالث:** وهذا النموذج يحتوي على كل من الحد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \varphi\, Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$$

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم H_0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي، بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر. حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم φ، ونرمز لها بالزمر $\hat{\varphi}$ للنملاج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار ستودت (Student) وبتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية: $t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\hat{\delta_{\hat{\varphi}}}}$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالين التاليين:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $< t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $> t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة و t الجدولية بغض النظر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي فولر DF أنه لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي (Serial Correlation)، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF).

2- اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF):

طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلا أنه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك (Alaike) Information Citerions و شوارتز (Schwartz Bayesian Citerions) إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1}، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما أنه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى.[1]

3- اختبار فيليبس وبيرون (1988) Phillies and Perron Test:

واعمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF و ADF، كما أن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، في حين نجد أن اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا، ويتضمن ثابت، ولهذا السبب عند استخدم اختبار ADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. أما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

المطلب الثالث: التكامل المشترك وفق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات هناك عدة طرق نذكر منها أسلوب Engle and Granger (1987) و تقنية Johansen (1988)، بحيث يعتمد كلا الأسلوبين في تقدير النماذج على أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس المستوى I(1)، ومن ثم لا يمكن تطبيقهما في حالة إذا كان هناك مزيج من المتغيرات ذات المستويات I(0) و I(1).

لذلك هناك اختبار بديل سيتم استخدامه في دراستنا يتمثل في منهج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag) أو منهج اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) الذي وضعه كل من Pesaran and Shin (1995,1997)، وطوره Pesaran et al (2001)[2]، إذ

[1] Regis Bourboynais, Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie, 3 eme Edtion, DUNOD, Paris, 2000, P231.

[2] Pesaran, M. H. Shin, Y. Smith, R. J, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 2001, p 289-326.

نستطيع من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى تحديد درجة تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أولا: متطلبات تطبيق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

تتمثل أهم متطلبات تطبيق (ARDL) في:

- إمكانية تطبيق منهج (ARDL) بغض النظر إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى$I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيج من الاثنين، وهذا يساعد على تجنب المشاكل السابقة المرتبطة بتحليل التكامل المشترك القياسي الذي يتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى كأن تكون كلها عند $I(0)$. لكن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تفوق السلاسل الزمنية مستوى $I(2)$.[1]
- إذا أثبتت قيمة إحصائية (F) (اختبار Wald) أن هناك علاقة واحدة طويلة المدى، وأن حجم العينة صغير أو محدود يصبح تمثيل تصحيح الخطأ لـ (ARDL) أكثر فعالية نسبيا.[2]
- إذا كان اختبار الأثر (test trace) أو القيمة الذاتية العظمى أو إحصائية (F-statistics) يثبت وجود علاقة واحدة طويلة المدى، فيمكن تطبيق منهج (ARDL) بدلا من تطبيق اختبار Johansen و Engle and Granger.

ثانيا: خصائص منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

يمتاز منهج (ARDL) عن باقي طرق التقدير بعدة مزايا يمكن حصرها في:

- يعتمد منهج (ARDL) على خاصية (Schwarz Bayesian Criteria-SBC)، والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية (Optimal lag lengh). كما أن نموذج (ARDL) يعطي نتيجة تصحيح الخطأ ((Error Correction Model (ECM)، والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ.[3]

[1] Tursoy, T., & Faisal, F, Causality between stock price and GDP in Turkey: an ARDL bounds testing approach. Revista Română de Statistică, 64(4), 2016, p.10.

[2] Nkoro, E. Uko, A. K. Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. Journal of Statistical and Econometric Methods, 5(4), 2016, p.78.

[3] Morimune, K., & Mantani, A. Estimating the rank of cointegration after estimating the order of a vector autoregression. The Japanese economic review, 46(2), 1995, p 191-205.

- إن منهج (ARDL) يعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل في نفس المعادلة، بالاضافة إلى تحديد درجة تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذا المنهج نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.
- يعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation) وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج (ARDL) تكون كفؤة و غير متحيزة.[1]
- يعود السبب في تفضيل هذا النموذج Pesaran et al (2001) على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة Johansen (1998) أو اختبار الخطوتين الذي وضعه ((1987) Engle and Granger) إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة Pesaran لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، لأن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.
- يرى Stock and Watson (2003) أنه في حالة صغر حجم العينة، فإنه من الصعوبة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة. لكون أن عدم استقرار السلاسل الزمنية يقود إلى الحصول على معلمات انحدار خالية من المعنى و متحيزة نحو الصفر، على عكس منهج اختبار الحدود (Bound Testing Approach) فهي يمكن تطبيقها على العينات الصغيرة الحجم، و تقدير علاقات المدى الطويل و المدى القصير بين مجمل متغيرات الدراسة.
- يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، بالإضافة إلى أنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

[1] Siddiki, J. U. Demand for money in Bangladesh: a cointegration analysis. Applied Economics, 2000, p 1977-1984.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

يمكن التعبير عن السياسة النقدية والتي تمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة بمجموعة من المتغيرات وهي: الكتلة النقدية، سعر الصرف، معدل التضخم ومعدل الفائدة، وذلك لتقديم تفسير اقتصادي كافي للتغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ففي هذا المبحث نستعرض تحليلا اقتصاديا لتطورات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

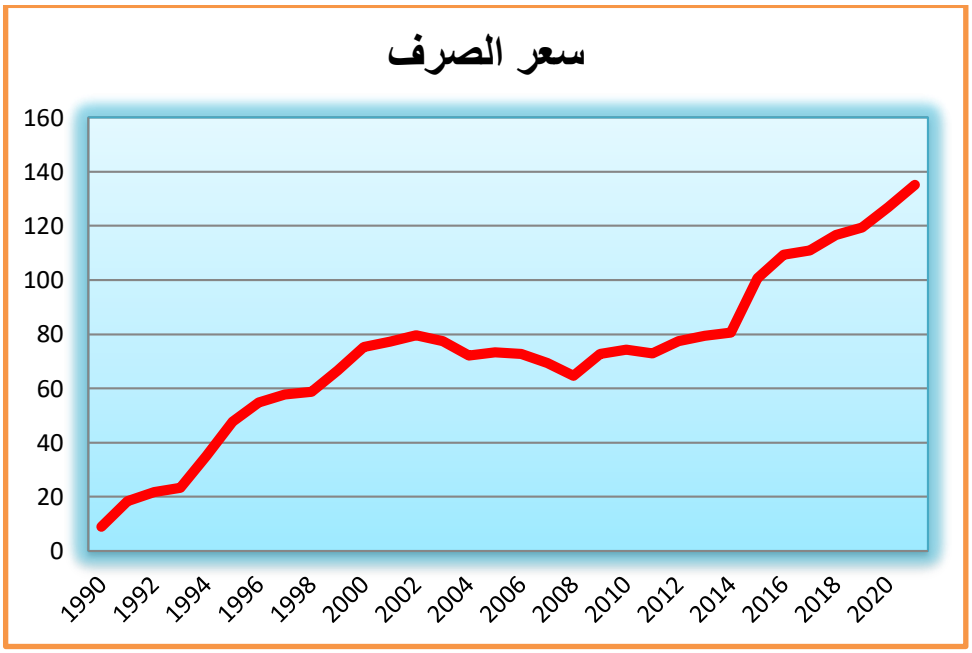
المطلب الأول: تطور متغيرات السياسة النقدية

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل اقتصادي لمجموعة المتغيرات المستقلة للدراسة والمتمثلة في متغيرات السياسة النقدية.

أولا: تطور سعر الصرف

يوضح الشكل التالي تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021

الشكل رقم (3-1): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 وعلى مخرجات برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف إلى المراحل التالية:

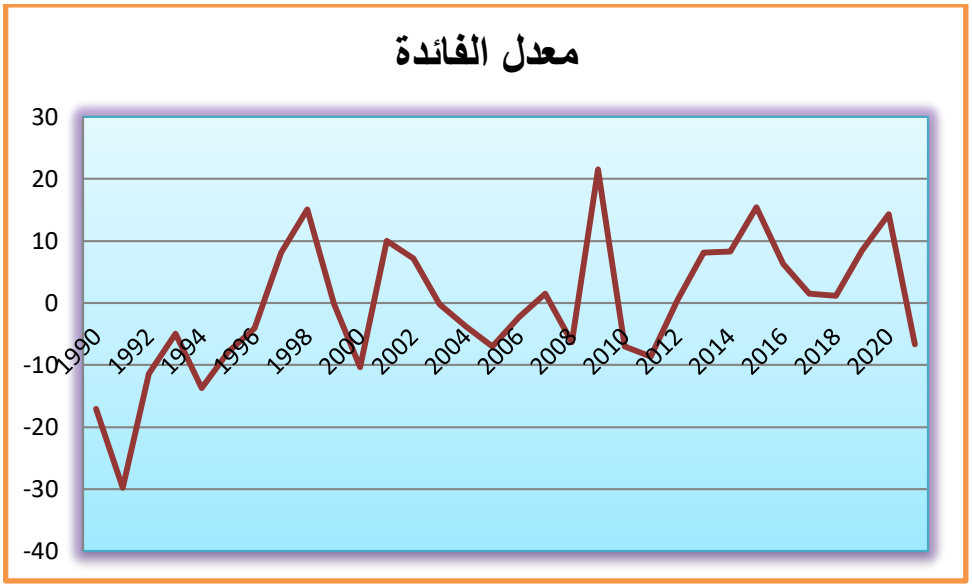
الفترة (1990-2004): أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 وكذا تفاقم استحقاقات الدولة من الديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزة بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 إلى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70% حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% ، واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 و 5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% أما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري.

الفترة (2005-2021): وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 إلى 73.27 دولار وبقي هذا السعر ثابت نوعا ما إلى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من سنة 2007 فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأنخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 ومن هذه السنة عرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت أسعار الصرف حيث بلغ 135.07 دولار سنة 2021.

ثانيا: تطور معدل الفائدة

الشكل أدناه يوضح التطورات الحاصلة في معدلات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021.

الشكل رقم (3-2): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021



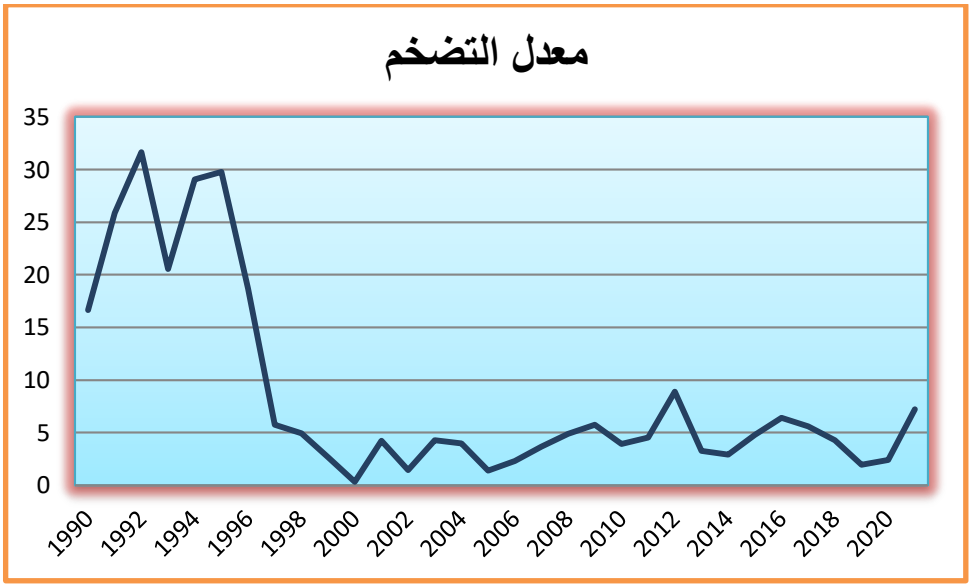
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 وعلى مخرجات برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه يمكن إعطاء صورة توضيحية للتغيرات الحاصلة على معدلات الفائدة في الجزائر، وهذا للفترة الممتدة للدارسة (1990-2021)، حيث عرف معدل الفائدة تذبذبا مستمرا خلال هذه الفترة كانت بين قيم سالبة وأخرى موجبة ففي بداية فترة الدراسة عرف انخفاضا ملحوظا ثم شهد ارتفاعا منذ سنة 1991، ليستمر في الارتفاع والانخفاض توالیا منذ سنة 1993 ليشهد أعلى ارتفاع له سنة 2009 وصل إلى 21,6% وسنة 2020 بـ 14,3%.

ثالثا: تطور معدل التضخم

يبين الشكل التالي تغيرات معدل التضخم في الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2021.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 وعلى مخرجات برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في بداية فترة الدراسة شهدت مستويات جد مرتفعة إلى غاية سنة 1992 من ثم تراجعت قليلا سنة 1993 إلى 1995 ويرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومنذ سنة 1996 hستمر تراجعه إلى غاية سنة 2000 حيث وصل آنذاك إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0.39% مما أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يأتي بثماره.

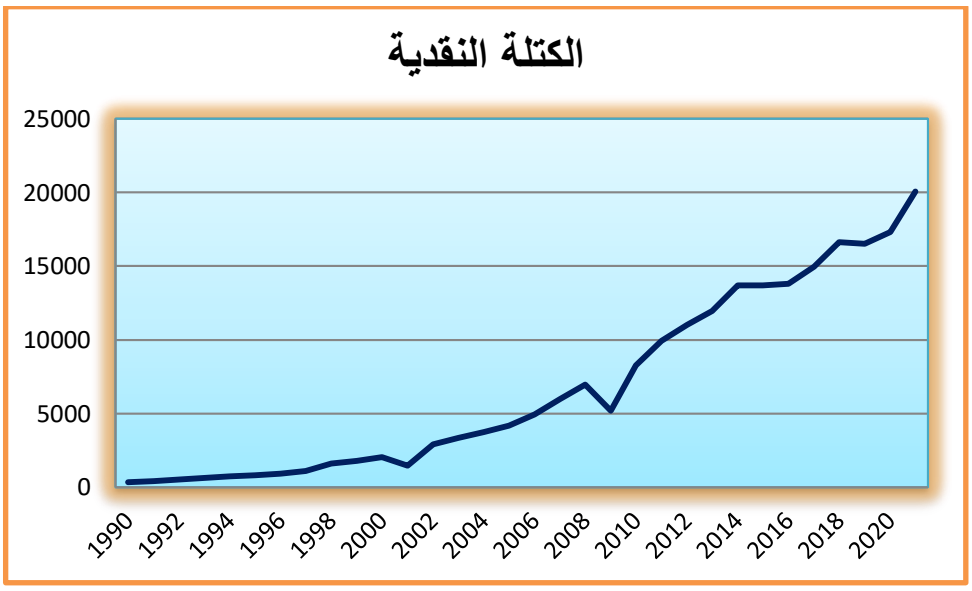
ومع بداية 2001 ارتفع معدل التضخم مجددا حيث وصل 4.20%، واتجه مسار التضخم سنة 2005 نحو التصاعد وهذا في ظل نظام التعويم المدار المعمول به حيث في سنة 2012 بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته بمقدار 8.89%، وسبب ذلك راجع إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية مما رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير من خلال اعتماد الجزائر على السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق هيئاتها ومشروعاتها العامة. ثم انخفض سنة 2013 إلى 3.30% ليصل

سنة 2014 إلى 2.92% ونرجع هذا الانخفاض من سنة 2013 إلى أن التضخم في سنة 2012 أدى ببنك الجزائر إلى إدخال أداة جديدة سنة 2013 لاسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطيات الإجبارية وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية وبالتالي أصبح التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وهو السلطة النقدية، لكن لم يعرف معدل التضخم نوع من الاستقرار حيث ارتفع وبشكل كبير بداية من 2015 بمعدل 3.42% وإلى 6.4% سنة 2016 ثم إلى 5,6% سنة 2017، ليصل إلى 7,2% سنة 2021.

رابعا: تطور الكتلة النقدية

الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية كانت ترمي إلى التحكم في العروض النقدي من أجل بلوغ معدلات نمو معتبرة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار لذلك استخدم بنك الجزائر العديد من الأدوات للتأثير على حجم الكتلة النقدية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 وعلى مخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من الشكل أن معدل الكتلة النقدية قد بلغ مستوى قياسي وصل إلى أكثر من 31 % عام 1992، لكنه انخفض إلى أقل من 15% عام 1994، وهذا ما ساهم في بلوغ معدلات التضخم لمستويات قياسية، خاصة في سنة 1995، غير أن اعتماد الحكومة الجزائرية على مجموعة من الإجراءات المتخذة،

انخفض معدل الكتلة النقدية الذي ساهم في انخفاض معدل التضخم وعليه فإن محاولة السلطات النقدية في الجزائر كان لها دور في تخفيض معدلات التضخم بشكل جزئي، لأن هذه المرحلة تميزت بانخفاض سعر النفط الذي انعكس سلبا على النمو والتضخم، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

في فترة 2000 إلى 2002 خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13 سنة 2000 مقابل 9.14% سنة 1998 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام أما في سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو الكتلة النقدية M2 فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 3.23% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 3.414 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرتها الدولة الجزائرية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة 2 إلى 8.2071 مليار دج مقابل 3.1659 مليار دج سنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 9.24 1 % ويرجع ذلك الى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وخلال فترة 2007 إلى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل النمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 1.7173 مليار دينار وبمعدل نمو 2.3% عند سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 23.6% سنة 2009 مقارنة بـ 18.38 % سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 9.3424 مليار دينار سنة 2008 إلى 8.3114 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل % 05.9 وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع اقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفعت معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 4,15%، بعدما كان 2.3% سنة

2009، أي بمبلغ قدره 7.8280 مليار دينار مقابل 1.7173 مليار دينار سنة 2009.

وخلال سنة 2010 جعل نمو العرض النقدي يرتفع حيث بلغ حجمه 70.8280 مليار دينار مقابل معدل 40,15% بعدما بلغ نسبة 20.03%% سنة 2009 بحجم 10.7137 مليار دينار، لتستمر الكتلة النقدية بالارتفاع ليصل إلى 20.9929 مليار دينار سنة 2011، حيث نجد مصدر هذا النمو راجع إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيها ودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك، هذا ما ساهم في خلق الائتمان ليتراجع معدل النمو بنسبة 96.10% % سنة 2012 وهذا بسبب التأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية على حسب ما أقر به بنك الجزائر.

الفترة (2015–2021) تختلف هذه الفترة اختلافا جوهريا عن الفترة السابقة، كون أن أسعار النفط العالمية قد عرفت تراجعا ملحوظا منذ جوان 2014 نتج عنه عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وهذا ما انعكس على معدل نمو الكتلة النقدية والتي بلغت أقل من 3% عام 2015 بعدما كانت تتجاوز 42.14 عام 2014، وأمام هذا الانخفاض في السيولة النقدية اضطر بنك الجزائر إلى تغيير جذري في سياسته النقدية لإعادة تمويل الجهاز المصرفي، نذكر من أهمها:

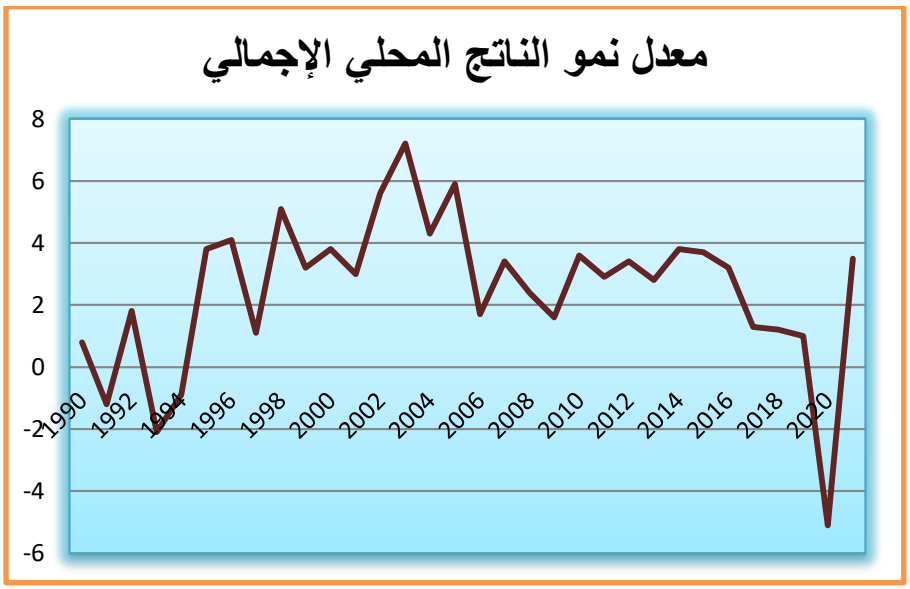
- تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 12 إلى 8% في عام 2016.
- التخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص وإلغاء تسعيرة عمليات تسهيل الإيداع، الأمر الذي شجع البنوك على طرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين البنوك.
- إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات العمومية والخاصة وتخفيض معدلها من 4% إلى 5.3%.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في إعادة رفع معدلات نمو الكتلة النقدية في الجزائر كما يبينه الشكل. حيث وصلت إلى أكثر من 11% عام 2018 وأكثر من 15% عام 2021.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي

خلال فترة الثمانينات عرف النمو الاقتصادي في الجزائر حالة من عدم الاستقرار خاصة بعد التدهور الكبير الذي شهدته أسعار البترول سنة 1986، الأمر الذي استدعى من الحكومة الجزائرية تبني إصلاحات جديدة وتغيير الاتجاه الاقتصادي مطلع التسعينات.

الشكل رقم (3-5): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 وعلى مخرجات برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي متذبذب خاصة وأنه قد شهد انخفضا محسوسا خلال فترة الثمانينات، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي السعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في 1986 وهو ما كشف فعال هشاشة الاقتصاد الجزائري، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي مستويات منخفضة خلال الفترة 1992-1994. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد السوق، وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي.

ويلاحظ عرف تحسنا ملحوظا أنه ابتداء من 1998 يقدر بـ 5,1%، ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة الأوضاع سابقة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال.

خلال الفترة 2001-2004 أي في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي عرف الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما في سنة 2006، فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إلى أن وصل إلى 1,6 سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010، حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 3,6% وبعدها بدأ معدل النمو في حالة من الثبات إلى غاية 2016، ليشهد بعدها تراجعا مستمرا من 2017 وصولا إلى سنة 2020 والتي عرف فيها معدل النمو تدهورا كبيرا وصل إلى 5,1-% وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2021 بنسبة وصلت إلى 3,5%.

المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2021-1990)

في هذا المبحث نجري دراسة قياسية من أجل تحديد أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة اسقراريتها

في هذا المطلب سنقوم بالتعرف على المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وتحديد مستويات استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات.

أولا: عرض متغيرات الدراسة

لتحديد اثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي سنقوم بتعريف المتغيرات التالية:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي

المتغيرات المستقلة: السياسة النقدية ممثلا بالمؤشرات التالية:

- الكتلة النقدية.
- معدل التضخم.
- معدل الفائدة الحقيقي.
- سعر الصرف.

والجدول الموالي يوضح ترميز هذه المتغيرات.

الجدول رقم (3-1): التعريف بمتغيرات الدراسة

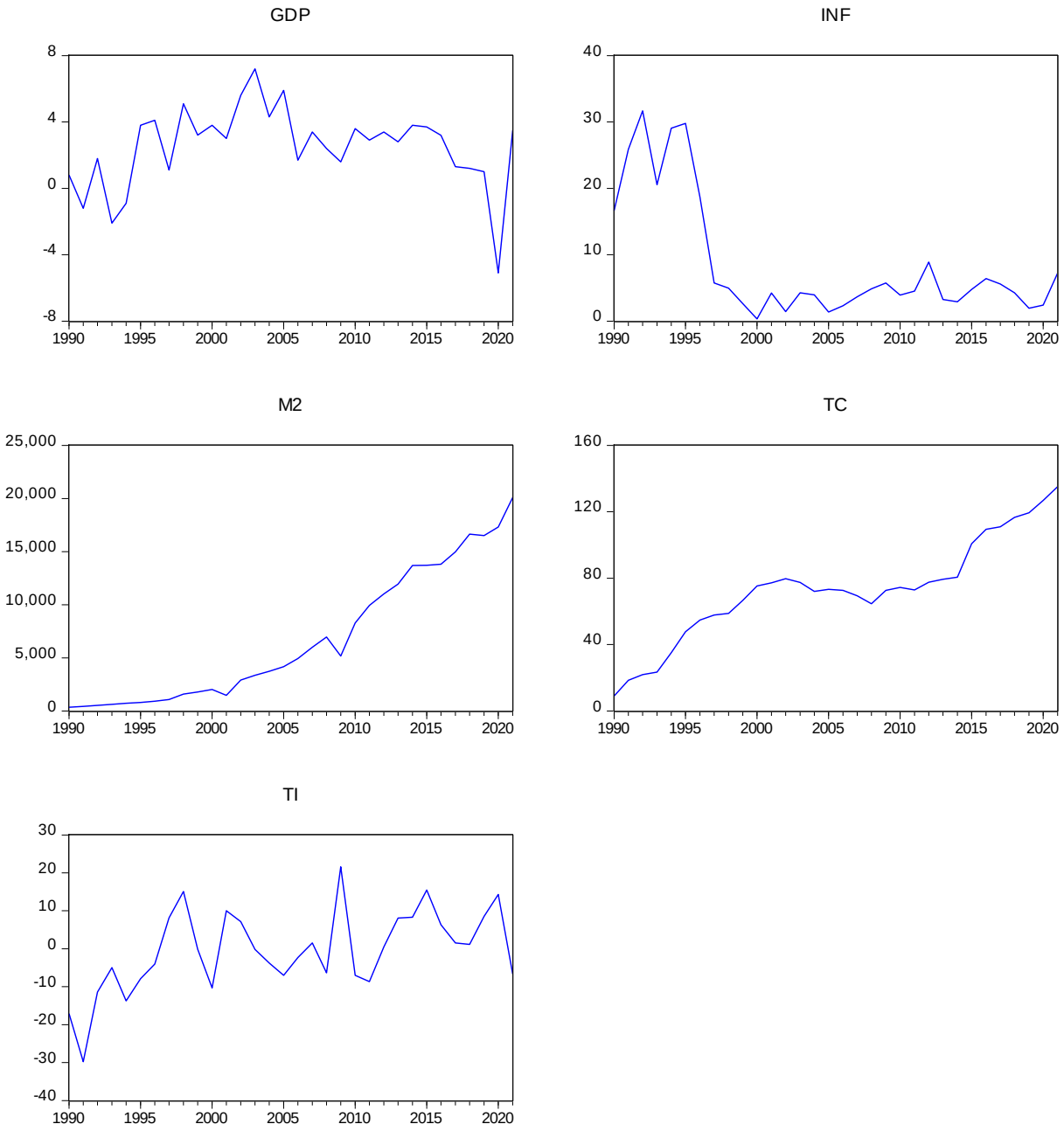
المتغير	رمز المتغير
إجمالي الناتج المحلي	GDP
الكتلة النقدية	M2
معدل التضخم	INF
سعر الفائدة الحقيقي	Ti
سعر الصرف	Tc

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية شرطا من شروط التكامل المشترك، وحتى يتم تطبيق نموذج ARDLبشكل صحيح يجب أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1)، أي عدم وجود متغيرات من رتبة أعلى، لتجنب مشكلة الارتباطات الزائف بين المتغيرات المستقلة، كما يمكن أن نأخذ صورة مبدئية عن استقرارية متغيرات الدراسة من خلال رسم منحنياتها ومتابعة تطورها عبر الزمن.

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا احصائيات الملحق رقم 01 ومخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل رقم (3-1) نلاحظ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تحتوي على الاتجاه العام، الأمر الذي يوحي بعدم اسقراريتها عند المستوى، ومن أجل التحقق من هذه النتيجة سنقوم باختبار جذر الوحدة لديكي فولو المطور (ADF)، والجدول التالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار ستودنت T	المستوى	الفرق الأول	القرار
GDP	t-Statistic	-2.081033	-6.075077	I(1)
	Prob-t	0.5350	0.0001	
M2	t-Statistic	-1.286183	-5.782512	I(1)
	Prob-t	0.8727	0.0003	
INF	t-Statistic	-1.779408	-5.591414	I(1)
	Prob-t	0.6903	0.0004	
Ti	t-Statistic	-4.260754	/	I(0)
	Prob-t	0.0106	/	
Tc	t-Statistic	-3.532194	-3.800183	I(1)
	Prob-t	0.0575	0.0306	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق (2، 3، 4، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10) من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه والمتعلق باختبار ديكي فولر المطور نلاحظ بأن كل من المتغيرات GDP, M2, INF, Tc استقرت بعد إجراء الفرق الأول I(1) عليها عند مستوى معنوية أقل من 5%، باستثناء المتغير Ti والذي استقر عند المستوى I(0) عند مستوى أقل من 5%.

وهذه النتائج تشير إلى أن أفضل أسلوب يمكن تطبيق لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

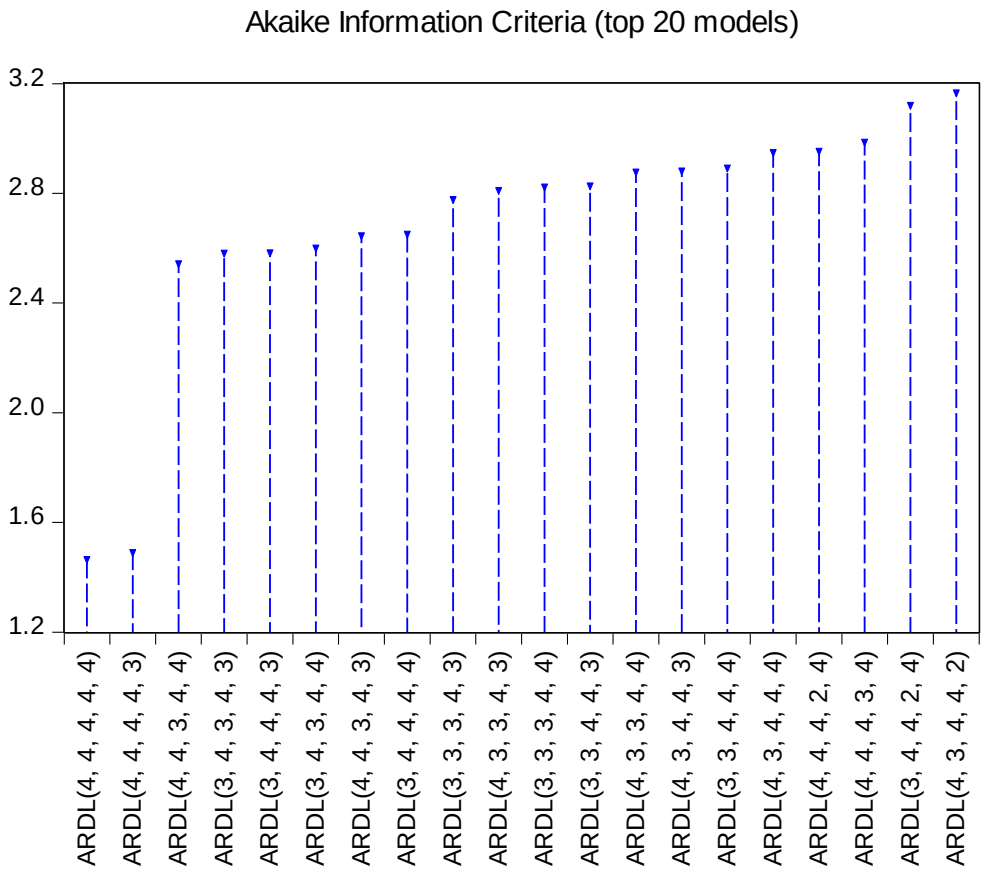
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وفق منهج ARDL:

لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينها نعتمد على المراحل التالية: (تحديد فترات الإبطاء المثلى، اختبار الحدود، تقدير العلاقة التوازنية)

أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (lag length) كون النتائج المسترجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي نحددها عن طريق معيار AIC (Akaike Information Criterion)، والشكل التالي يوضح النتائج:

الشكل رقم (3-7): تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 11 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترات الإبطاء المثلى حسب معيار AIC هو (4,4,4,4,4) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL.

ثانيا: اختبار الحدود bounds test:

يوضح اختبار الحدود وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمه، ويعتمد في ذلك على القيمة الإحصائية لاختبار فيشر F-statistic وفقا للفرضية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (3-3): اختبار الحدود bounds test

F-statistic المحسوبة	10.78013		القرار
القيم الحرجة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	توجد علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 10%	3.09	2.2	
عند مستوى معنوية 5%	3.49	2.56	
عند مستوى معنوية 2,5%	3.87	2.88	
عند مستوى معنوية 1%	4.37	3.29	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 12 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار الحدود bounds test توصلنا إلى أن قيمة المحسوبة بلغت 10.78013 وهي أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وعليه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة M2, INF, Tc, Ti في الأجل الطويل.

ثالثا: تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

بما أننا توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل، وفي هدا الإطار تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء 4 فترات، وبالتالي تم اختيار النموذج ARDL(4,4,4,4,4) لتقدير عالقة التوازن في الأجل الطويل وهو ما يوضحه الجدول لتالي:

الجدول رقم (3-4): تقدير معاملات نموذج ARDL طويل الأجل

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic المحسوبة	Prob-t الاحتمالية
INF	-4.441899	-1.182206	0.0223
M2	0.012493	1.119369	0.0045
Tc	-1.391605	-1.145714	0.0350
Ti	-5.782991	-1.129597	0.1408
c	111.1129	1.200988	0.3159

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 13 من مخرجات برنامج Eviews10.

$$GDP = 111,1129 - 4,441899\ INF + 0,012493\ M2 - 1,391605\ Tc - 5,782991\ Ti$$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- معلمة معدل التضخم جاءت سالبة وهذا ما يعني أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم حيث أن الزيادة في معدلات التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 4,44%، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة بلغت P=0.0223 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنها ذات معنوية إحصائية.
- معلمة الكتلة النقدية موجبة وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والكتلة النقدية حيث أن زيادة الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0,012%، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة بلغت P=0.0045 وهي أقل من 0,01 مما يدل على أنها ذات معنوية إحصائية.
- معلمة سعر الصرف جاءت سالبة وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف حيث أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 1,39%، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة بلغت P=0.0350 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنها ذات معنوية إحصائية.
- معلمة معدل الفائدة الحقيقي جاءت سالبة وهذا ما يعني أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة حيث أن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في النمو

الاقتصادي بنسبة 5,78%، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار t ستودنت للمعلمة بلغت P=0.1408 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أنها غير معنوية إحصائية.

- كما نلاحظ أن الثابت غير معنوي عند جميع المستويات.

أما على المدى القصير فالجدول التالي يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3-5): نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic المحسوبة	Prob-t الاحتمالية
D(GDP(-1))	-2.982218	-17.84249	0.0004
D(GDP(-2))	-2.959785	-11.37951	0.0015
D(GDP(-3))	-0.901826	-5.620712	0.0111
D(INF)	-0.036871	-1.171229	0.3261
D(INF(-1))	-0.377515	-5.310333	0.0130
D(INF(-2))	0.513234	14.72324	0.0007
D(INF(-3))	0.339991	6.563696	0.0072
D(M2)	0.002321	10.84645	0.0017
D(M2(-1))	0.008240	15.58542	0.0006
D(M2(-2))	0.006709	10.07994	0.0021
D(M2(-3))	0.001990	5.227002	0.0136
D(TC)	0.379143	11.87739	0.0013
D(TC(-1))	0.069461	3.833566	0.0313
D(TC(-2))	0.071131	2.914699	0.0618
D(TC(-3))	-0.253725	-8.440226	0.0035
D(TI)	0.250368	12.55125	0.0011
D(TI(-1))	-0.676610	-9.338680	0.0026
D(TI(-2))	-0.277333	-7.071443	0.0058
D(TI(-3))	-0.026251	-1.635223	0.2005
CointEq(-1)*	-0.243486	-13.13324	0.0010

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 14 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 0,05، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع و المتمثل في النمو الاقتصادي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى. كما تشير القيمة المطلقة معامل حد تصحيح الخطأ (0,24) إلى أنه عند انحراف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 24% من ذلك الانحراف، كما نلاحظ أن معاملات المتغيرات المستقلة للنموذج معنوية في معظم الفترات مما يدل على قوة أثرها على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

المطلب الثالث: اختبار صحة النموذج

بعد تقدير النموذج ننتقل إلى اختبار صحة هذا النموذج وصلاحيته.

أولا: اختبار جودة ومعنوية النموذج

يعتمد ذلك على معامل التحديد واختبار فيشر للنموذج

1- اختبار جودة توفيق النموذج R^2:

يستخدم هذا الاختبار لقياس القدرة التفسيرية، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع إلى التغير في المتغيرات التفسيرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار جودة توفيق النموذج

معامل التحديد R^2 R-squared	0.991611
معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ Adjusted R-squared	0.924499

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 11 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- قيمة معامل التحديد بلغت 0.991611 وهي قيمة كبيرة وقريبة من الواحد، مما يدل على المتغيرات التابعة تفسر ما نسبته 99,16% من التغيرات في المتغير التابع (النمو الاقتصادي).
- القيمة المصححة لمعامل التحديد بلغت وهي أيضا قريبة من الواحد أي أن المتغيرات المستقلة تفسر مت نسبته 92,44% من تغيرات المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة.

2- اختبار معنوية النموذج:

للحكم على معنوية النموذج بشكل عام أي الحكم على دلالة المتغيرات المستقلة مجتمعة نلجأ إلى اختبار فيشر F من أجل اعتماد النموذج ككل، فإذا تم اعتماد F إحصائيا فهدا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير على المتغير التابع والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار معنوية النموذج

قيمة F-statistic	14.77541
احتمالية Prob(F-statistic)	0.023438

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 11 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر بلغت P=0,023 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وهو ما يدل على المعنوية الإحصائية لنموذج ككل، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

ثانيا: اختبارات تشخيص النموذج

تهدف اختبارات تشخيص النموذج إلى فصح خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية للأخطاء، ويتم ذلك من خلال:

1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء test LM:

نلجأ لهذا الاختبار من أجل الكشف عن إمكانية وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء وذلك لمعرفة إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين معالم الانحدار، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (3-8): اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

F-statistic	10.88604	Prob. F(2,1)	0.2096
Obs*R-squared	26.77042	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 15 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر بلغت P=0.2096 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي أنه لا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء.

2- اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan:

للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء نعتمد على اختبار Breusch-Pagan، وفق فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء

F-statistic	0.888266	Prob. F(24,3)	0.6416
Obs*R-squared	24.54582	Prob. Chi-Square(24)	0.4308

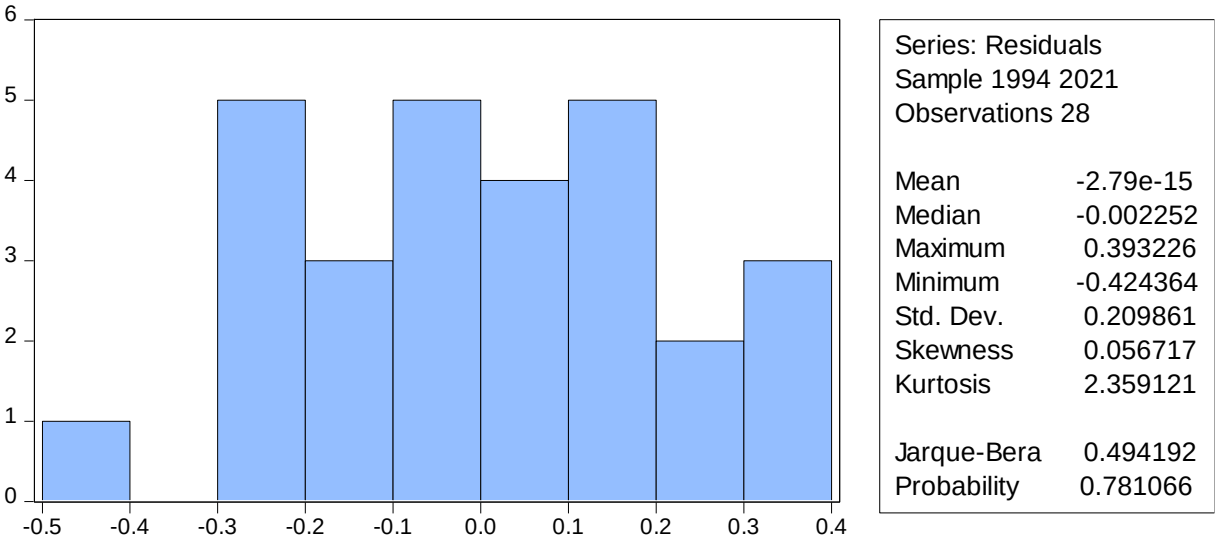
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 16 من مخرجات برنامج Eviews10.

توضح نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لفشير لاختبار Breusch-Pagan بلغت P=0.6416 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أنه لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين أخطاء النموذج.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera:

وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار وهو ما أثبته الاختبار على النموذج كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera بلغت 0,494 باحتمالية P=0,781 وهي أكبر من 0,05، وهذا ما يسمح لنا بقبول فرضية العدم والتي يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4- اختبار الشكل الدالي Ramesy-Rest:

سوف نقوم باختبار مدى ملائمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي من خلال اختبار Ramesy-Rest والجدول التالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (3-10): اختبار الشكل الدالي للنموذج

قيمة F-statistic	0.607853
احتمالية Prob (F-statistic)	0.5172

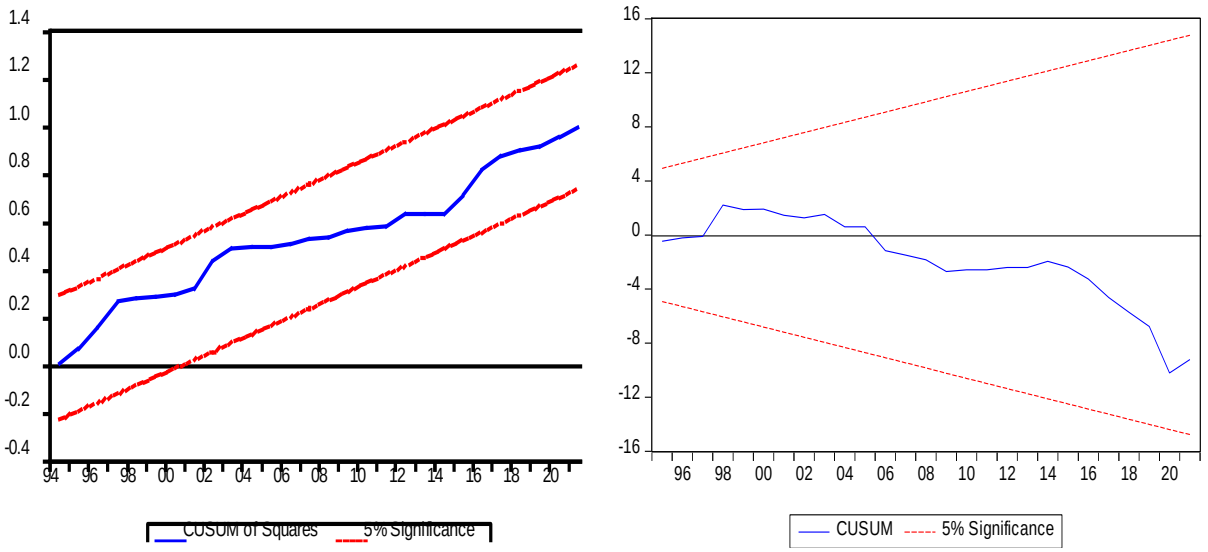
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 17 من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Ramesy-Rest بلغت P=0.5172 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي فإننا نقبل الفرض الصفري وهذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية وبيان مدى استقرار وانسجام المعلمات طويل الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج يقع داخل الحدود الحرجة في كلا الاختبارين Cusum و Cusum Of Squares عند مستوى معنوية 0,05، وعليه فإننا نقبل الفرض الصفري ونحكم بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

خلاصة الفصل:

قامت هذه الدراسة باستكشاف أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021) باستخدام منهجية (ARDL) وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة عند المستوى وبعد الفرق الأول وهو ما مكننا من تقدير النموذج وفق منهجية (ARDL).

كما اظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبعد تقدير النموذج تم التوصل إلى أن مؤشرات السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل والأجل القصير، وفي الأخير تم التحقق من خلو النموذج المقدر من الأخطاء والتأكد من صحة شكله الدالي واستقراريته الهيكلية.

خاتمة عامة

تم التركيز في هذه الدراسة التي قمنا بها على توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، ففي الفصل الأول تم التطرق إلى مجمل مفاهيم السياسة النقدية وأدواتها التي تستخدم في تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، وفق الخطة المسطرة واستقرار في الأسعار وإحداث توازن في ميزان المدفوعات وكبح التضخم واستقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

أما في الفصل الثاني فتم تغطية مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي الذي يقصد به زيادة في إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي ويقاس النمو الاقتصادي سواءا بقياس الناتج الحقيقي للدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي.

أما الفصل الثالث فتم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم العامة حول المنهجية المتبعة لإجراء الدراسة القياسية.

أما المبحث الثالث فقمنا بالدراسة القياسية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد على منهج ARDL لاختبار فرضية وجود تأثير كل من الكتلة النقدية والتضخم ومعدل الفائدة وكذا سعر الصرف على النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية متحصل عليها من: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاءات والبنك الدولي.

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج نظرية:

- السياسة النقدية هي مجموعة إجراءات تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي.
- تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار والرفاهية الاقتصادية والتشغيل التام وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

- يستعمل البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لتأثير على المعروض النقدي كالتخفيض من معدل الاحتياطي القانوني أو الإجباري ودخوله كمشترى في حالة ضرورة امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في السوق من أجل مجابهة التضخم.
- النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد.

نتائج تطبيقية:

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها والمتعلقة بأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) توصلنا إلى النتائج التالية:

- أوضح اختبار ديكي فولر أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1) مما مكننا من اختيار منهج ardl لتقدير نموذج الدراسة.
- أظهرت الدراسة التطبيقية وجود تأثير لمتغيرات السياسة النقدية (الكتلة النقدية، معدل التضخم، سعر الصرف ومعدل الفائدة) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- تأثر الكتلة النقدية إيجابيا على النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 1% تقابلها زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0,012%.
- يؤثر كل من سعر الصرف سلبا على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض قدره 1,39% في النمو الاقتصادي.
- معدل التضخم يؤثر عكسيا على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة معدل التضخك بنسبة 1% يقابله انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 4,44%.
- معامل معدل الفائدة يشير إلى علاقة عكسية النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة حيث أن زيادة معدل الفائدة بنسبة 1% تسبب انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 5,78%، غير أن هذا المعامل غير معنوي إحصائيا.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي عند مستوى 5%. باستثناء معدل الفائدة الذي لم يكن معنويا.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- السعي لإتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، تتماشى مع ما يمليه الوضع الاقتصادي السائد، وذلك من خلال سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية والشفافية والدقة في اتخاذ القرارات المناسبة.
- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.
- يجب على الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، علما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط، لذلك على السلطات العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.
- ضرورة إتباع سياسات نقدية ومالية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.

آفاق الدراسة:

وفي نهاية بحثنا يمكن تقديم بعض الإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث، ونذكر منها:

- دراسة أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.
- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- فعالية السياسة النقدية في مكافحة الجريمة الاقتصادية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد أبو الفتواح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر.
4. إيمان مجد زاكي وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، 2003-2004.
5. جمال حلاورة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
6. حبيب إبراهيم آدم وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية بنك السودان المركزي، السودان، 2006.
7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
8. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك :المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
9. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
10. رجيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والمغاربي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2010.
11. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
12. سامي حاتم عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004.

13. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
15. صالحي صالح ، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر، 2001.
16. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1980.
17. صلاح المفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005.
18. عباس كاظم الدعمي، السياسة المالية وأداء سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010.
19. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
20. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004.
21. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
22. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء للنشر، القاهرة، 1997.
23. العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.
24. غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط1 ، الجزائر، 1986.
25. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي– دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات –،دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،مصر، 2011.
26. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 2012 .
27. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن، 2010.
28. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

29. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر،، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
30. مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1989 .
31. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، ط 2، الأردن، 2014.
32. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
33. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار النهل اللبناني، بيروت لبنان، 2000.

المقالات والمجلات:

1. بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية، 2000، 2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2011.
2. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة "علاقات وروابط"، مجلة التراث، العدد العاشر، جامعة الجلفة، 2013.
3. عبد الكريم البشير، سمير دحمان بواعلي، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005.

المذكرات والأطروحات:

1. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحال الجزائر (1970–2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
2. خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005.
3. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013/2012.

4. علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5. علي عزوز، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007/2006.
6. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2003/2002.
7. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة للاستجابة لتحديات الحاصر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
8. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
9. موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 آفاق 2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جمعة أحمد بو قرة بومرداس، 2010/2009.

المنشورات والمطبوعات:

1. أحمد ضيف، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة البويرة، الجزائر، 2016/2015.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
4. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2008.
5. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر.
6. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، ط 01، ليبيا، 2002.

7. محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. BERNARD PY, Statistique Descriptive, EPUF 4ieme édition , Paris, 1996.
2. CHRISTIAN GOURIERUROUX, série temporelles et modèles dynamiques, Edition economica, Parisp32.
3. G.Gourigoux, Amonfort, séries temporelles et modèles dynamiques, 2eme édition ed economica, Paris, 1995.
4. Gujarati, D, Econometrics By Example, McGraw-Hill, USA, 2012.
5. Landes, David S, The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present, Cambridge, New York: Press Syndicate of the University of Cambridge, 1969.
6. LECAILLON, JACQUES, Nouveaux Regards Sur La Croissance, Analyses De La S,E,D,E,I,S N°: 93, 1993.
7. M.DAVID, la prévision A.E.M.S, édition MASSON, Paris 1984.
8. M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000.
9. Morimune, K., & Mantani, A, Estimating the rank of cointegration after estimating the order of a vector autoregression. The Japanese economic review, 1995.
10. Mute ,Pierre Alain, Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines, Economica, Paris ,Année 1994.
11. Nkoro, E. Uko, A. K, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. Journal of Statistical and Econometric Methods, 2016.
12. Parkin Micheal, Bade Robin, Carmichael B, "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, édition, Québec, Canada, 2015.
13. Pesaran, M. H. Shin, Y. Smith, R. J, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 2001.
14. Regis Bourboynais, Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie, 3 eme Edtion, DUNOD, Paris, 2000.
15. Siddiki, J. U. Demand for money in Bangladesh: a cointegration analysis. Applied Economics, 2000.
16. Tursoy, T., & Faisal, F. Causality between stock price and GDP in Turkey: an ARDL bounds testing approach. Revista Română de Statistică, 2016.

الملاحـق

الملحق رقم 01: قيم متغيرات الدراسة خلال فترة من 1990 إلى 2021

années	Tc	Ti	Inf	M2	GDP
1990	8,95750833	-17,09	16,6525344	343,006	0,80000058
1991	18,472875	-29,77	25,8863869	415,269	-1,20000059
1992	21,836075	-11,42	31,6696619	515,894	1,8000023
1993	23,3454067	-4,95	20,5403261	627,426	-2,10000076
1994	35,0585008	-13,75	29,0476561	723,513	-0,89999655
1995	47,6627267	-7,90216594	29,7796265	799,561	3,79999479
1996	54,7489333	-4,04920736	18,6790759	915,059	4,09999847
1997	57,70735	8,13664538	5,73352275	1081,522	1,09999994
1998	58,7389583	15,1040086	4,95016164	1592,462	5,10000361
1999	66,573875	-0,09592263	2,64551113	1789,354	3,20000155
2000	75,2597917	-10,334378	0,33916319	2022,536	3,8
2001	77,2150208	10,0208408	4,22598835	1473,516	3
2002	79,6819	7,16825386	1,41830192	2901,532	5,6
2003	77,394975	-0,18991253	4,26895396	3354,422	7,2
2004	72,06065	-3,78416174	3,9618003	3738,036	4,3
2005	73,2763083	-6,99705137	1,38244657	4157,603	5,9
2006	72,6466167	-2,30373605	2,31149919	4933,743	1,7
2007	69,2924	1,50820778	3,67899575	5994,608	3,4
2008	64,5828	-6,33990475	4,85859063	6955,969	2,4
2009	72,6474167	21,5690724	5,73706036	5173,051	1,6
2010	74,3859833	-6,9927508	3,91106196	8280,74	3,6
2011	72,9378833	-8,65109043	4,52421151	9929,188	2,9
2012	77,5359667	0,50406836	8,89145091	11015	3,4
2013	79,3684	8,10086284	3,25423911	11941,5	2,8
2014	80,5790167	8,32560558	2,91692692	13686,7	3,8
2015	100,691433	15,4532588	4,78444701	13704,5	3,7
2016	109,443067	6,35272335	6,3976948	13816,3	3,2
2017	110,973017	1,51267542	5,59111591	14974,5	1,3
2018	116,593792	1,16400344	4,2699902	16637	1,2
2019	119,353558	8,50784374	1,95176821	16506,6	1
2020	126,7768	14,29598	2,41513094	17320,7	-5,1
2021	135,064058	-6,68477788	7,22606307	20086,1714	3,5

المصدر: من بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية

الملحق رقم 02: اسقرارية نمو الناتج المحلي الإجمالي: (عند المستوى)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.081033	0.5350
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.465315	0.223598	-2.081033	0.0474
D(GDP(-1))	-0.398161	0.236210	-1.685621	0.1038
C	2.109705	1.029725	2.048806	0.0507
@TREND("1990")	-0.052045	0.049633	-1.048617	0.3040

R-squared	0.442214	Mean dependent var	0.156667
Adjusted R-squared	0.377854	S.D. dependent var	2.878899
S.E. of regression	2.270767	Akaike info criterion	4.601678
Sum squared resid	134.0660	Schwarz criterion	4.788505
Log likelihood	-65.02518	Hannan-Quinn criter.	4.661446
F-statistic	6.870944	Durbin-Watson stat	2.068538
Prob(F-statistic)	0.001469		

الملحق رقم 03: اسقرارية نمو الناتج المحلي الإجمالي: (الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.075077	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-2.310187	0.380273	-6.075077	0.0000
D(GDP(-1),2)	0.421504	0.229979	1.832797	0.0788
C	1.407004	1.042952	1.349059	0.1894
@TREND("1990")	-0.086176	0.056328	-1.529880	0.1386

R-squared	0.775983	Mean dependent var	0.193103
Adjusted R-squared	0.749101	S.D. dependent var	4.681722
S.E. of regression	2.345066	Akaike info criterion	4.669947
Sum squared resid	137.4834	Schwarz criterion	4.858539
Log likelihood	-63.71422	Hannan-Quinn criter.	4.729011
F-statistic	28.86623	Durbin-Watson stat	1.805313
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 04: اسقرارية الكتلة النقدية: (عند المستوى)

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.286183	0.8727
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.115637	0.089907	-1.286183	0.2089
C	-464.3468	439.5273	-1.056468	0.2998
@TREND("1990")	114.8297	57.57732	1.994356	0.0559

R-squared	0.228135	Mean dependent var	636.8763
Adjusted R-squared	0.173001	S.D. dependent var	939.2881
S.E. of regression	854.1836	Akaike info criterion	16.42994
Sum squared resid	20429629	Schwarz criterion	16.56871
Log likelihood	-251.6640	Hannan-Quinn criter.	16.47517
F-statistic	4.137878	Durbin-Watson stat	2.315018
Prob(F-statistic)	0.026643		

الملحق رقم 05: اسقرارية الكتلة النقدية: (الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.782512	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-1.814522	0.313795	-5.782512	0.0000
D(M2(-1),2)	0.404030	0.196479	2.056357	0.0503
C	-117.8579	347.1892	-0.339463	0.7371
@TREND("1990")	73.95189	21.34638	3.464376	0.0019

R-squared	0.675825	Mean dependent var	91.89126
Adjusted R-squared	0.636924	S.D. dependent var	1369.585
S.E. of regression	825.2546	Akaike info criterion	16.39670
Sum squared resid	17026128	Schwarz criterion	16.58530
Log likelihood	-233.7522	Hannan-Quinn criter.	16.45577
F-statistic	17.37293	Durbin-Watson stat	2.053341
Prob(F-statistic)	0.000003		

الملحق رقم 06: اسقرارية سعر الصرف: (عند المستوى)

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.532194	0.0575
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1997 2021
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.508376	0.143926	-3.532194	0.0028
D(TC(-1))	0.387710	0.185597	2.088992	0.0530
D(TC(-2))	-0.015859	0.198248	-0.079996	0.9372
D(TC(-3))	0.411888	0.188684	2.182956	0.0443
D(TC(-4))	0.196682	0.214981	0.914880	0.3738
D(TC(-5))	0.413121	0.190686	2.166502	0.0457
D(TC(-6))	0.515781	0.212185	2.430810	0.0272
C	9.914210	4.494843	2.205686	0.0424
@TREND("1990")	1.472867	0.373870	3.939515	0.0012

R-squared	0.617047	Mean dependent var	3.212605
Adjusted R-squared	0.425570	S.D. dependent var	5.439373
S.E. of regression	4.122563	Akaike info criterion	5.944540
Sum squared resid	271.9284	Schwarz criterion	6.383335
Log likelihood	-65.30675	Hannan-Quinn criter.	6.066243
F-statistic	3.222572	Durbin-Watson stat	2.119545
Prob(F-statistic)	0.022127		

الملحق رقم 07: اسقرارية سعر الصرف: (الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.800183	0.0306
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.691248	0.181898	-3.800183	0.0007
C	2.040261	2.283754	0.893381	0.3795
@TREND("1990")	0.038397	0.114280	0.335988	0.7395

R-squared	0.353807	Mean dependent var	-0.040937
Adjusted R-squared	0.305940	S.D. dependent var	6.489332
S.E. of regression	5.406278	Akaike info criterion	6.307638
Sum squared resid	789.1518	Schwarz criterion	6.447758
Log likelihood	-91.61458	Hannan-Quinn criter.	6.352464
F-statistic	7.391579	Durbin-Watson stat	1.887279
Prob(F-statistic)	0.002754		

الملحق رقم 08: اسقرارية معدل التضخم: (عند المستوى)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.779408	0.6903
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.226143	0.127089	-1.779408	0.0860
C	3.386983	3.052925	1.109422	0.2767
@TREND("1990")	-0.109105	0.130382	-0.836812	0.4098

R-squared	0.107249	Mean dependent var	-0.304080
Adjusted R-squared	0.043481	S.D. dependent var	4.997752
S.E. of regression	4.887891	Akaike info criterion	6.103165
Sum squared resid	668.9615	Schwarz criterion	6.241938
Log likelihood	-91.59905	Hannan-Quinn criter.	6.148401
F-statistic	1.681861	Durbin-Watson stat	1.623158
Prob(F-statistic)	0.204280		

الملحق رقم 09: اسقرارية معدل التضخم: (الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.591414	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.002162	0.179232	-5.591414	0.0000
C	-2.502874	1.896687	-1.319603	0.1980
@TREND("1990")	0.113930	0.101607	1.121279	0.2720

R-squared	0.544331	Mean dependent var	-0.147431
Adjusted R-squared	0.510578	S.D. dependent var	6.883653
S.E. of regression	4.815714	Akaike info criterion	6.076285
Sum squared resid	626.1597	Schwarz criterion	6.216405
Log likelihood	-88.14428	Hannan-Quinn criter.	6.121111
F-statistic	16.12679	Durbin-Watson stat	2.174023
Prob(F-statistic)	0.000025		

الملحق رقم 10: اسقرارية معدل الفائدة: (عند المستوى)

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.260754	0.0106
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TI)
Method: Least Squares
Date: 06/02/23 Time: 16:04
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.826090	0.193884	-4.260754	0.0002
C	-6.474321	4.105901	-1.576833	0.1261
@TREND("1990")	0.414138	0.231883	1.785979	0.0849

R-squared	0.401141	Mean dependent var	0.335652
Adjusted R-squared	0.358365	S.D. dependent var	11.85620
S.E. of regression	9.497063	Akaike info criterion	7.431608
Sum squared resid	2525.438	Schwarz criterion	7.570381
Log likelihood	-112.1899	Hannan-Quinn criter.	7.476844
F-statistic	9.377782	Durbin-Watson stat	1.823255
Prob(F-statistic)	0.000763		

الملحق رقم 11: تقدير نموذج ARDL:

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/02/23 Time: 19:21
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF M2 TC TI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-1.738733	0.307844	-5.648098	0.0110
GDP(-2)	0.022434	0.219474	0.102217	0.9250
GDP(-3)	2.057958	0.352678	5.835241	0.0100
GDP(-4)	0.901826	0.328146	2.748245	0.0708
INF	-0.036871	0.080577	-0.457583	0.6784
INF(-1)	0.740895	0.110931	6.678896	0.0068
INF(-2)	0.890749	0.191162	4.659646	0.0187
INF(-3)	-0.173243	0.096879	-1.788241	0.1717
INF(-4)	-0.339991	0.101556	-3.347810	0.0441
M2	0.002321	0.000533	4.352136	0.0224
M2(-1)	0.002877	0.000616	4.667004	0.0186
M2(-2)	-0.001531	0.000582	-2.631665	0.0782
M2(-3)	-0.004719	0.001237	-3.814942	0.0317
M2(-4)	-0.001990	0.000782	-2.544341	0.0844
TC	0.379143	0.080238	4.725226	0.0180
TC(-1)	0.029153	0.072559	0.401790	0.7147
TC(-2)	0.001670	0.061946	0.026958	0.9802
TC(-3)	-0.324855	0.098105	-3.311303	0.0453
TC(-4)	0.253725	0.073997	3.428868	0.0416
TI	0.250368	0.059567	4.203109	0.0246
TI(-1)	0.481098	0.064782	7.426422	0.0051
TI(-2)	0.399278	0.107449	3.715982	0.0339
TI(-3)	0.251082	0.060729	4.134458	0.0257
TI(-4)	0.026251	0.047516	0.552467	0.6191
C	-27.05440	5.363178	-5.044472	0.0150

R-squared	0.991611	Mean dependent var	2.878571
Adjusted R-squared	0.924499	S.D. dependent var	2.291265
S.E. of regression	0.629582	Akaike info criterion	1.464601
Sum squared resid	1.189121	Schwarz criterion	2.654069
Log likelihood	4.495584	Hannan-Quinn criter.	1.828233
F-statistic	14.77541	Durbin-Watson stat	3.011911
Prob(F-statistic)	0.023438		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 12: اختبار الحدود Bounds test:

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.78013	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم 13: العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-4.441899	3.757298	-1.182206	0.0223
M2	0.012493	0.011161	1.119369	0.0045
TC	-1.391605	1.214618	-1.145714	0.0350
TI	-5.782991	5.119516	-1.129597	0.1408
C	111.1129	92.51787	1.200988	0.3159

EC = GDP - (-4.4419*INF + 0.0125*M2 -1.3916*TC -5.7830*TI + 111.1129)

الملحق رقم 14: نموذج تصحيح الخطأ:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/03/23 Time: 12:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-2.982218	0.167141	-17.84249	0.0004
D(GDP(-2))	-2.959785	0.260098	-11.37951	0.0015
D(GDP(-3))	-0.901826	0.160447	-5.620712	0.0111
D(INF)	-0.036871	0.031480	-1.171229	0.3261
D(INF(-1))	-0.377515	0.071091	-5.310333	0.0130
D(INF(-2))	0.513234	0.034859	14.72324	0.0007
D(INF(-3))	0.339991	0.051799	6.563696	0.0072
D(M2)	0.002321	0.000214	10.84645	0.0017
D(M2(-1))	0.008240	0.000529	15.58542	0.0006
D(M2(-2))	0.006709	0.000666	10.07994	0.0021
D(M2(-3))	0.001990	0.000381	5.227002	0.0136
D(TC)	0.379143	0.031921	11.87739	0.0013
D(TC(-1))	0.069461	0.018119	3.833566	0.0313
D(TC(-2))	0.071131	0.024404	2.914699	0.0618
D(TC(-3))	-0.253725	0.030061	-8.440226	0.0035
D(TI)	0.250368	0.019948	12.55125	0.0011
D(TI(-1))	-0.676610	0.072452	-9.338680	0.0026
D(TI(-2))	-0.277333	0.039219	-7.071443	0.0058
D(TI(-3))	-0.026251	0.016053	-1.635223	0.2005
CointEq(-1)*	-0.243486	0.018540	-13.13324	0.0010

اختبار البواقي:

الملحق رقم 15: مشكلة الارتباط التسلسلي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	10.88604	Prob. F(2,1)	0.2096
Obs*R-squared	26.77042	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

الملحق رقم 16: مشكلة عدم ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.888266	Prob. F(24,3)	0.6416
Obs*R-squared	24.54582	Prob. Chi-Square(24)	0.4308
Scaled explained SS	0.191484	Prob. Chi-Square(24)	1.0000

الملحق رقم 17: الشكل الدالي:

Ramsey RESET Test
Equation: ARDL
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) M2 M2(-1) M2(-2) M2(-3) M2(-4) TC TC(-1) TC(-2) TC(-3) TC(-4) TI TI(-1) TI(-2) TI(-3) TI(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.779649	2	0.5172
F-statistic	0.607853	(1, 2)	0.5172